

محضر الجلسة رقم 999

التاريخ: الثلاثاء 06 من ربيع الآخر 1436 هـ (27 يناير 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وإثنا وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الواحدة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة للأسئلة الشفهية وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ما جد من مراسلات على المجلس، والكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

طبقاً لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن توصل المجلس بمشروع قانون رقم 62.14 يتعلق بتغيير الظهير الشريف رقم 1.59.075 بتاريخ 6 رمضان 1378 الموافق لـ 16 مارس 1959 بشأن نظام المعاشات الممنوحة للمقاومين وأراملهم وفروعهم وأصولهم، والمحال من رئيس الحكومة.

كما أحيل على مجلس المستشارين من مجلس النواب مشاريع القوانين التالية، وعددها 13:

1- مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق باستغلال المقالع؛

2- مشروع قانون رقم 038.13 بشأن إحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة؛

3- مشروع قانون رقم 63.14 يتعلق بالملكيات والموجودات المنشأة بالخارج من لدن المغاربة المقيمين بالخارج الذين يقومون بتحويل إقامتهم إلى المغرب؛

4- مشروع قانون رقم 68.14 يقضي بتغيير وتتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب؛

5- مشروع قانون رقم 130.12 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 12 من شعبان 1340 الموافق لـ 11 أبريل 1922 بشأن الصيد في المياه البرية؛

6- مشروع قانون رقم 16.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بواشنطن في 21 نوفمبر 2013 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتي الجمارك بالدولتين؛

7- مشروع قانون رقم 24.14 يوافق بموجبه على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات المعتمدة من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية خلال المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بمراكش من 17 إلى 28 يونيو 2013؛

8- مشروع قانون رقم 37.14 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الملاحة التجارية الموقع بليروفيل في 7 مارس 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الغابونية؛

9- مشروع قانون رقم 48.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقعة بامامكو في 20 فبراير 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي؛

10- مشروع قانون رقم 52.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بكوناكري في 3 مارس 2014 بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في نظام الضرائب على الدخل؛

11- مشروع قانون رقم 55.14 يوافق بموجبه على البروتوكول الإضافي للاتفاق الموقع بأبيدجان في 19 مارس 2013 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل الموقع بأبيدجان في 25 فبراير 2014؛

12- مشروع قانون رقم 56.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون الصناعي والتجاري الموقع بكوناكري في 3 مارس 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا؛

13- وأخيراً مشروع قانون رقم 58.14 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الملاحة التجارية الموقع بكوناكري في 3 مارس 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا.

كما توصل السيد رئيس مجلس المستشارين باعتمادات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 27 يناير 2015، ويتعلق الأمر بالسادة:

أحمد بنطلحة، فاروق شهير، عبد الرزاق بنكيران، محمد البكوري، عزيز الفيلاي، يوسف بنجلون، عبد الوهاب بلعق، محمد شفيق بنكيران، جمال الدين العكروود، محمد المفيد، الحسن بلصيري، طيبي علوي الأمين، البكاي بورجل، سلامة حافيظي، شيخ احمدو ادبا، أحمد شد، محمد القندوسي، جمال السكك، عبد الواحد شاعر، محمد احسانبي، أخطور

مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس الموقر طلب السيد وزير التجارة والصناعة أو وزير الصناعة والتجارة ببرمجة الأسئلة الموجهة لوزارته في آخر الجلسة لارتباطه بالتزامات حكومية طارئة.

وكذلك بمراسلة ثانية من السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير العدل والحريات حول تطبيق مسطرة الإكراه البدني على أصحاب الكمبيالات إلى جلسة لاحقة.

وفي الأخير، بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 27 يناير، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 23 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة؛

- الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.

شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تفشي ظاهرة متأخرات الأداء. وقبل ذلك هنالك طلب نقطة نظام، تفضلوا السيد المستشار في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس،

في ارتباط بالجلسة التشريعية المبرمجة بعد الجلسة ديال الأسئلة الشفهية، أريد أن أتقدم للرئاسة المحترمة، باسم فرق المعارضة، بطلب، طبعا بناء على مقتضيات القانون الداخلي للمجلس، كنتقدمو بطلب إرجاع مشروع القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين إلى اللجنة المختصة، لعدة اعتبارات، أهمها أن الظروف التي جرى فيها مناقشة مشروع هذا القانون لم تكن يعني صحة 100%، ونظرا لأن هذا المشروع مرتبط أساسا بالالتزامات الحقوقية الدولية، ما يستوجب إعادة إخضاع هذا المشروع القانون للمناقشة المعمقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

سبق لكم أن تقدمتم بهذا الطلب، وبالتالي ستطبق عليه مسطرة الإرجاع في جلسة التشريع، لتطبق عليه المادة 193، كما نعلم، من النظام الداخلي.

سيدي محمد، لحسن أوكجال، أحمد الديبوني، عبد الرحيم الزمزمي، أحمد أبرجي، فاروق شهير، المصطفى الهبية، حفيظ وشاك، الصبحي الجليلي، محمد دعيدة، حسن أكليم، حسن سليغوا، محمد أمزال، عزيز مكثيف، شعيب حميدوش، لحسن العواني، عبد الرحيم عماني، عبد الرحيم واعمر، فريدة النعيمي، عبد العزيز البنين، جمال بونهير، عبد الحميد أبرشان، محمد البطاح، الحسين المخلص، عبد الكريم بومر، الحسن بلمقدم، عبد الرحيم عثمان، مولاي محمد المسعودي، عمر حداد أحمد بابا، بلعيد بنشمسي، محمد العزري، (سيدي محمد) صالح داداه، أحمد ابراهيم أهل مامي، احمد الحنصالي، أحمد الادريسي، سعيد التداوي، مولود السقوق، ابراهيم بنديدي، احمد العاطفي، وبناصر أركاغ.

وتطبيقا لأحكام المادتين 162 و163 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على قرارات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة، وبصفة خاصة اجتماع يوم الاثنين 26 يناير 2015، نخطط المجلس علما بإجراء اقتطاعات من تعويضات السادة المستشارين الذين تليت أسأؤهم خلال الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 13 يناير 2015، على أن يتم ذلك بواسطة قرارات فردية بعد دراسة كل حالة على حدة. كما سيواصل المكتب تطبيق مقتضيات النظام الداخلي المتعلقة بالحضور والغياب.

وبالمناسبة، نعلن عن أساء السادة المستشارين المتغيين عن أشغال الجلسات العامة من بداية دورة أكتوبر 2014 الجارية، والذين لم يتوصل منهم مكتب المجلس بأي توضيح أو اعتذار إلى حدود يوم الاثنين أي البارحة- 26 يناير 2015، على الساعة 12 زوالا، ويتعلق الأمر بالسادة: أحمد البوزيدي، اسماعيل أمغاري، الطيب الموسوي، بوزكري جاج، بوشعيب حبيد، بوشعيب عمار، سفيان القرطاي، عبد الرزاق الورزازي، فاروق شهير، محمد احساني، محمد نصيري، ويجي ويجي.

وفي الأخير، نخطط مجلسنا الموقر بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانونين التاليين:

- أولا، مشروع قانون رقم 85.14 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.14.596 بتنظيم القانون 012.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 الموافق لـ 30 ديسمبر 1971 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية والقانون رقم 05.89 المحددة بموجبه السن التي يحال إلى التقاعد عند بلوغها المستخدمون المنخرطون في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛

- مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين.

وتوصلت كذلك الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات

تفوق 46 مليار درهم، والخطر في الأمر أنه حتى المؤسسات العمومية أخذت هي الأخرى تراكم متأخرات الأداء. لذلك، نسألكم، السيد الوزير المحترم:

- ما هي التقديرات الرسمية لحجم متأخرات الأداء؟

- وما هي التدابير والإجراءات التي تعتمرون اتخاذها للحد من هذه الظاهرة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير المالية.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة على سؤالهم حول تفشي ظاهرة المتأخرات.

طبعاً أقول أن تحسين الأداء بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية هاجسا وهدفا مستمرا للحكومة من أجل دعم الوضعية المالية للمقاولات والمؤسسات العمومية وتحسين بالتالي مناخ الأعمال وأيضا يعني الأثر السلبي اللي يمكن يكون لهاذ المتأخرات، خصوصا على القطاعات والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

هاذ الرقم اللي اعطيتيو تقول بأنه يخص شركات توزيع المحروقات، بناء المدارس في إطار طبعا هذالك الأكاديميات، استرداد الضريبة المضافة، وبشرفنا أن أعطي باختصار الوضعية الحالية:

بالنسبة للموارد التي تم تحويلها لكل المؤسسات العمومية في السنة الماضية تناهز 25 مليار درهم من الميزانية العامة للمؤسسات العمومية بغية تحسين وضعية خزيتها، وتبني أيضا منظومة للتتبع المستمر لخزينة هذه المؤسسات.

بالنسبة للمؤسسات التي جات في السؤال ديالكم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، استطعنا مواكبة مع العقد البرنامج الذي وقع في 26 ماي 2014 من تسديد ما قيمته 4 المليار و900 مليون درهم خلال الفترة الممتدة بين يونيو وديجنبر 2014، منها حوالي 900 مليون درهم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هاذ الفترة كان تراكم أيضا ديال حوالي مليار و700 مليون درهم من المتأخرات الجديدة، لأن كتنخلص وعاود ثاني كيطيح، بالنظر للوضعية في تحسن ديال هاذ المكتب إن شاء الله غادي يكون تصدي أو غي يمكن لو من تسديد هاذ المتأخرات.

بالنسبة للمكتب الوطني للمطارات، تم تنزيل خطة اللي استطعنا

وشكرا.

ولكي لا نستغرق.. فقط أريد تنبيه السادة المستشارين إلى أن الوقت المقتطع من الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية تكون دائما على حساب الوقت المخصص لكل مستشار في حقه من الزمن المخصص له في إطار البث التلفزيوني المباشر.

تفضل السي الحلوطي في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

أنا فقط فبا يتعلق بمشروع القانون المطروح، والذي يتعلق بالعمال المنزليين، فقط أسجل أنه أثناء المناقشة ديال الموضوع أخذ حقه في المناقشة، حتى لا نسعى بأننا في اللجنة كنا نشتغل ولا نشتغل، وإنما كنا في اللجنة وكان اشتغال ديال اللجنة الموسعة، واشتغال ديال اللجنة، وكان الاشتغال من طرف الجميع، بمعنى إذا كان هناك مبررا من المبررات التي تدعو إلى إرجاع المشروع إلى اللجنة، فلا ينبغي أن يكون المبرر هو أن الموضوع لم يأخذ حقه من النقاش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ الحلوطي.

الموضوع ليس موضوع هذه الجلسة، أرجوكم، الجلسة مخصصة للأسئلة الشفهية والأجوبة عنها، وهذا الكلام كله سينثار عند وصولنا عند مناقشتنا للمشروع، يعني في إطار الجلسة ديال التشريع اللي غادي تجي مباشرة وراء جلسة الأسئلة الشفهية، لا ناقش الآن الإرجاع وعدم الإرجاع، فقط السيد المستشار أشار إلى أنه تقدم بطلب وصار بالبال، وعندما نصل إلى جلسة التشريع سنناقش هذا الأمر.

والسؤال -قلت- سنستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، وهو حول تفشي ظاهرة متأخرات الأداء، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبطس السؤال، تفضل الأستاذ همس.

المستشار السيد عبد الكريم همس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

في غياب معطيات رسمية، تشير التقديرات إلى أن متأخرات الأداء

أصحاب الشركات كيداو معرضين للسجن، وهنا، السيد الوزير، واش على مستوى التشريع كإين خلل؟ خصنا نلقبو على شي قانون اللي كيلزم المؤسسات العمومية باش تحترم ذيك.. لأن ما يمكنش المفاوض يشد صفقة، ومن بعد من يجي يتخلص، ما يلقاش اعتمادات.

إذن، هنا، هو متابع من طرف (les fournisseurs)، متابع من طرف العمال، متابع من مجموعة من الأمور، ومن بعد كيخرج لو شيك بدون رصيد، أو لا شيكات بدون رصيد، كيكون محدد بالسجن.

إذن، هنا ما هيأناش أرضية اللي كما كنقولو احنا كنسهلو الاستثمار. رئيس الحكومة في المداخلة، قال أنه أعطى التعليمات ليكم باش أنكم تصيفطوا الاعتمادات، ولكن أرض الواقع شيء، وهنا هذا كينعكس حتى على ذوك التلاميذ البسطاء اللي ملي كيشي للمطاعم ما كيلقاش الأكل في ذاك الوقت المحدد، كيقولوا لو مازال ما توصلناش بالتجهيزات، وهذا ماشي غير على التعليم، كإين مجموعة من المؤسسات الأخرى، التجهيز، التعليم، كما قلت (1) (ONE)، (2) (ONEP).

إذن، هنا باش نرجعو واحد الثقة ونفادوا الأزمات الاقتصادية اللي يمكن نخلقوها للمقاولين، ونشجعو الاستثمار بالبلاد، وكإين شركات كبرى اللي ربما متخوفة الآن باش تيجي تستثمر أكثر، خصنا نفادوا هاذ المشكل، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

وننتقل إلى السؤال.. السيد الوزير، لم تقتصدوا في وقتكم مع الأسف. سننتقل إلى السؤال الثاني الموجه دائما في نفس القطاع للسيد وزير الاقتصاد والمالية، والسؤال وهو حول تأثير المساهمة الإبرائية على الميزانية العامة وعلى الاقتصاد الوطني.

الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد الأستاذ الرحوني.

المستشار السيد أحمد الرحوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، السيد الوزير،

لقد حققت عملية المساهمة الإبرائية نتائج مرضية فاقت كل التوقعات، حيث بلغت المداخيل المترتبة عن العملية 27,8 مليار درهم، متجاوزة بخمسة مرات توقعات الحكومة.

وأمام هذه المداخيل الاستثنائية، منها 2,3 مليار لخزينة الدولة،

بواسطتها تأدية حوالي 260 مليون درهم من مجموع متأخرات 750 مليون درهم.

بالنسبة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، لأنه ملي تدار ذاك البرنامج الاستعجالي اعطينا غير (des crédits d'engagement)، يعني التزامات، ولكن ما كانش ميزانية الأداءات، ميزانية الأداءات عتديرها هاذ الحكومة.

تم في السنة الماضية تحويل ما قيمته 4 المليار ديال الدرهم لتسديد المتأخرات، واسمح لي نعلن لكم هنا أنه في الأسبوع الماضي وقعت 2,2 مليار درهم جديدة اللي غادي تمشي للأكاديميات بكل أصنافها باش نحاولو تقصلو من المتأخرات اللي عاود ثاني ارتفعت في حدود 3 المليار و800، يعني 3 المليار و800 غادي يكون المقابل ديالها 2 المليار و200 اللي تم التحويل ديالها.

بالنسبة لشركات المحروقات، ملي ابدات السنة الماضية 2014، كنا في فوق 16 مليار و17 مليار درهم، تمكنا من تقليص هذه المتأخرات إلى 6 المليار، من 6 و7 المليار درهم، واللي هو ما نقولوش متأخرات، هذا في إطار التدبير العادي ديال صندوق المقاصة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى حقك في الكلام.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة المعطيات اللي اعطينا ابغينا نلمسو هاذ الأرقام وهاذ.. على أرض الواقع، لما كنديرو كفريق معاينة لبعض المؤسسات، وخاصة نمشي لقطاع التعليم، السيد الوزير المحترم، قطاع التعليم الأكاديميات على المستوى بعض الجهات، جهة الشرق ولا الشمال كإين التزامات ديال الأكاديمية مع المقاولات تفوق 70 مليار، وملي كمشي المقاولات ولا المؤسسة كتقلب على الأداء ديالها باش تدفع (les mandats)، وذاك الشيء، كيبقى يتشكى مدير الأكاديمية، كيقول أن الغلاف اللي عندي في (trésorerie) هي 600 ولا 700. إذن ما كافيش، هنا كيعكس هذا على الجودة ديال الأشغال، وكيفقد واحد الثقة ما بين المؤسسات والمقاولات.

إذن خص واحد الديناميكية جديدة، السيد الوزير المحترم، باش نرجعو المياه إلى مجاريها، كإين مشكل في تأخر الأداء اللي كياثر على المقاولات، وكتعرفوا ارتباط المقاولات باليد العاملة، واحد المجموعة من المقاولات إلا المقاولات المواطنة هي اللي ثابتة اللي كتستمر في إنجاز الأشغال ديالها، وكتنجز المشاريع في الوقت المحدد لها، أما الباقي فإما كيتعرض للإفلاس وإما

¹ Office National de l'Electricité

² Office National de l'Eau Potable

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السيد أعمو تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

السيد الوزير،

صحيح أن عملية ناجحة مائة في المائة، لكن يجب قراءتها قراءة موضوعية وإيجابية، فأنها في تعبير مطلق عن الثقة في المؤسسات، الحكومة والبرلمان، لأن البرلمان هو الذي صوت على هذا الإجراء.

ثانيا، فيها الثقة في الاقتصاد الوطني، الذي عرف هيكلة ومجهود جبار خلال السنوات الماضية. فيه تعبير واضح من المغاربة بأنهم يريدون الاستثمار في بلادهم، وأنهم يريدون دعم البلاد، دعم الحكومة، فدليل 2 المليار وزيادة من المداخيل التي غادي تمشي لخزينة الدولة شيء إيجابي.

لا بد لكل هذا أن يكون له مقابل، أشرتم إلى هذا المقابل، فكيف ستجيب الحكومة هاته الثقة بكاملها من خلال معرفة كيف ستكثف بشكل قوي مشاريع إصلاحات مناخ الاستثمار، مناخ الأعمال؟ كيف ستقوم بتسريع آلية محاربة الفساد لتحقيق المزيد من المنافسة الشريفة، من تحقيق تكافؤ الفرص؟

كيف ستعمل اندماج خصوصا المغاربة المقيمين بالخارج الذين عبروا بشكل قوي، وهم ينتظرون القانون الذي هو الآن بصدد المناقشة الذي انتهت منه الغرفة الأولى وسيحال على هذه الغرفة؟

إنه مسار يجب على الحكومة أن تعرف كيف ستدافع عن سمعتها أمام هذه الثقة التي عبر عنها؟ كيف ستدافع عن ما حققته من نجاحات من خلال هاذ التجاوب الرائع بين المغاربة في الداخل والمغاربة في الخارج من خلال ما عبروا عنه بشكل قوي من هذا الإجراء؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في ما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

الثقة فعلا دائما تقول جميعا وهاذي فعلا هذا اعتبره نجاح جماعي لبلادنا باش انكونوا واضحين، جماعي الكل ساهم فيه.

الثقة أفعال وليست فقط أقوال، خصنا نكتفو المبادرات، وما المبادرة التي أعلنت عليها خلال هاذ الأسبوع من إطار مرجعي لأثمان العقار في

نسائلكم، السيد الوزير، عن تأثيراتها الإيجابية بالتأكيد على الاقتصاد الوطني والمالية العمومية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أشكر السادة المستشارين على وضعهم هذا السؤال.

يمكن لي قولكم أن هاذ المساهمة الإبرائية كانت ربما أحسن المبادرات التي اتخذت في السنة الماضية، وطبعاً كان عندنا نقاش، لأن جات في القانون المالي ديال 2014، في آخر لحظة من القانون المالي، مناقشة القانون المالي.

والحمد لله اعطت نتائج جد هامة وناجحة وفاق كل التوقعات، وكانت بشهادة الجميع يعني ناجحة. طبعاً، الأسباب ديال النجاح متعددة:

أولاً، التصور ديال العملية، ضمان هاذ الشيء ديال السرية، وهاذ الشيء ديال السرية، اعلاش؟ راه كانوا الناس كلهم متخوفين، ذاك الشيء اعلاش حتى لفتح ديسمبر، كان عندنا ذاك الشيء قليل ديال.. في شهر ديسمبر حققنا أكثر من 80% ديال الحصيلة ديال هاذ العملية التي لا داعي ربما للتذكير بها، 27,8 مليار درهم من التصريحات، منها حوالي 8 المليار ونصف من السيولة التي ضخت، ضخت في السيولة الوطنية، ويمكن لي قولكم أن هاذ السيولة الحمد لله الوطنية تتحسن من يوم إلى يوم بفضل أيضا المساهمة بهاذ العملية، بالإضافة إلى 2,3 مليار درهم التي امشثت لصندوق التماسك الاجتماعي، الحمد لله العملية ناجحة، بفضل السرية، بفضل انخراط الأبنك، بفضل التنسيق بين الإدارات العمومية.

الخلاصة، أن كان هذا هو الحل الأجدى في وضعية ديال واحد الناس التي خالفوا القانون، والتي اعطيناهم الفرصة باش يسويو القانون، ويمكن لي تقول لكم بأنه كون ما كانش هاذ الناس عندهم الثقة في الاقتصاد الوطني، وعندهم الثقة في المستقبل ديال بلادنا، وعندهم الثقة في المؤسسات ديال بلادنا، كون كان راه ما يجيبوا حتى حاجة، لأن بلدان أخرى داروا نفس العملية، وقالوا لهم آجيبو فابور، وحتى واحد ما جا.

ولكن، الحمد لله، هاذ المصالحة كتجعلنا أننا تشجعنا باش نمشيو إلى إصلاحات أخرى في مجال ميدان الصرف، إلى إصلاحات أخرى في مجال مناخ الأعمال، لأن هاذو التي دخلوا فليساتهم، راه حتى هما راه غيستتمروا وغيساهمو في الاستهلاك الوطني، وغيحسنوا من الاحتياطات ديال العملة الصعبة، وغيحسنوا كما قلت من السيولة.

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للفتى والفتات للزواج، المادة 20 كنعطي استثناء أي أنه يمكن للقاضي وبناء على مقرر معلل يبين فيه المصلحة التي تقتضيها يعني زواج القاصر، ويُؤسس على الاستماع إلى الوالدين وبحث اجتماعي أو خبرة طبية، يمكن أن يأذن القاضي بالزواج من هم دون سن 18 سنة.

اليوم، نتحدث عن التجريم وكذا، هاذ الشيء ما عندناش، وحتى الاتفاقية الدولية لا تمنع، وأقول لك بأن إسبانيا، فرنسا، بلجيكا، فلندا، يعني واحد العدد كبير ديال الدول قوانينها تجيز زواج من هن دون سن 18 سنة بشروط معينة.

طبعاً ينبغي أن نبذل مجهودات من أجل أن نغير الواقع السوسيو اقتصادي، ونغير الذهنيات حتى لا يلتجئ الناس إلى تزويج القاصرات لأنه واحد البنات كنعيش واحد الظروف مزيانة، ملائمة، ميسرة وكتقري ما غتزوجش، واحد البنات كنعيش في ظروف هشة وأيضاً في إطار واحد الوعي يعني اجتماعي لا يراعي بزاف المعطيات غادي يكون هاذ النوع من الزواج.

إذن، الحكومة لا يمكن أن تغير هاذ المعطيات بشكل مباشر، وإنما بشكل مباشر من خلال مجموعة من التدابير والسياسات العمومية المندمجة. أشير هنا فقط إلى أننا في وزارة العدل والحريات أنجزنا وثيقة مهمة القضاء الأسري الواقع والآفاق، وفيه يتبين بأن كلين هناك منحى يعني تنازلي لزواج القاصرات، بحيث أنه كان تتراد في 2011 بنسبة 12%، ولكن في سنة 2012 انخفض بنسبة 12,46%، وتتراد بـ 2,85% في سنة 2013، ولكن هذا ما كنعيش بأن هذه الظاهرة مطروحة، وأنها تتجاوز القانون إلى ما هو اجتماعي اللي خصنا نتبهو له جميعاً. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير، تفضل.

المستشار السيد العربي الحرشي:

السيد الوزير،

شكراً على التوضيحات وعلى الإجابات دياكم.

أنا متفق معك، السيد الوزير، لأنه ملي تكلمت على المادة 19 تتحدد سن الزواج هو 18 سنة، وملي تكلمت على الاستثناء (المادة 20)، في الحقيقة هاذ الاستثناء هو اللي فيه المشكل، هو اللي خالق مشكل كبير، خاصة ومعانا الإخوان واحد مجموعة السادة الوزراء والبرلمانيين تيعرفوا ما يقع، خاصة في المراكز القروية وفي مجموعة ديال المناطق النائية، وتعرفو الطرق اللي تدير بها القاضي المعايينة لهاذ الطفلة، وتيعطي الموافقة دياها، وكلين بعض الحالات اللي تيجي غير سمسار من الساسرة اللي تبتوسط

الدار البيضاء اللي على أساسو كتخلص الضرائب إلا تعزيز لهاذ الثقة بين المواطن وبين الإدارة الجبائية باش الأمور تمشي ببساطة وبسهولة، هاذ الثقة يجب أن تعزز كل يوم كما ذكرت كل المؤسسات بالأفعال وليست فقط بالأقوال، ونحن إن شاء الله منخرطون في ذلك كل الانخراط. شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، ومباشرة بعد إذنكم وبناء على طلب السيد الوزير العدل تقدم السؤال الفريد الموجه إليه في هذا القطاع، بعد طلب تأجيل السؤال الثاني الذي كان مبرمجاً في هذه الجلسة، تقدم هذا السؤال الفريد للسيد وزير العدل وهو حول حالات تزويج الطفلات، والسؤال يقدمه أحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة. تفضل الأستاذ العربي الحرشي.

المستشار السيد العربي الحرشي:

السيد الرئيس،

السادة والسيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لازالت ظاهرة تزويج القاصرات إحدى القضايا التي تشكل عائقاً من العوائق لإيجاد حل نهائي وعادل بإخراج قانون يجرم، السيد وزير العدل المحترم، هاذ الظاهرة وهاذ التجاوزات اللي تتلاحظوها رغم الدستور ورغم الاتفاقيات الموقعة بين المغرب وبين عدد من شركائه.

نطالبكم، السيد الوزير، بإيضاحات حول وقتناش غتبعياً الحكومة الظروف يعني الملائمة للقطع مع هاذ التمديدات وهاذ مقترحات القوانين اللي تتلاحظوها بين حين وآخر. شكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب عن السؤال.

السيد المصطفى الرميدي، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أعتقد أنه تممة خلط بين مقتضيات المادة 16 المتعلقة بالتمديد في موضوع الزواج بناء على البينة الشرعية ومقتضيات المادة 19 و20 فيما يتعلق بزواج القاصرات.

هاذ الموضوع الذي طرحتم بخصوصه السؤال هو مؤطر بمقتضيات المادة 19 و20 من مدونة الأسرة، المادة 19 تحدد سن 18 سنة لاكتمال الأهلية

تعرف بلادنا إحداث شبكة ممتدة من الطرق السيارة، ساهمت بشكل كبير في تطوير مجال النقل الطرقي في بلادنا، إلا أن الملاحظ هو أن ساحة الاستراحة الموجودة في هذه الطرق هي حكر على شركات بيع الوقود.

السيد الوزير المحترم،

هل من إمكانية لفتح مجال الاستثمار في هذه الطرق السيارة لباقي المستثمرين في مجالات أخرى، كالفنادق والمطاعم والترفيه؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر الفريق المحترم على هاذ السؤال.

أولا باش هذي مناسبة نوضح أنه الآن الحكومة تقوم.. وإن شاء الله غادي ننتهي بمجرد الملك العمومي بصفة عامة، الطرقي، السككي، البحري، المينائي واللائحة طويلة، موجه للاستثمار، حتى سابقا ما كان يقع في البحر، اللي ابغي يمشي يدوز شي عطلة يستريح، كاي الحمد الله (les centres d'estivage)، ما يمكنش نعطيو لواحد يدير فيلا فيها 1000 متر، في حين نخليو واحد ابغي يدير (hôtel)، ولا ابغي يدير مركز رياضي، هذا هو التوجه.

لذلك، ملي جينا ما خذا حتى شي واحد شي ملك عمومي للخاص، غادين في الاتجاه ديال الاستثمار. غنصاليو الجرد ديال هاد الشي إن شاء الله هاذ الشي اللي تكلمنا عليه.

ثانيا، موجه للاستثمار، درنا مذكرة للمدراء ديال أن اللي عندو شي (station)، واللي ابغي يدير شي استثمار جنب الطريق، قلنا لهم يرخصوا لهم، ما يعقدوش لهم.

ثالثا، درنا طلب عروض لإنشاء فنادق في الطرق السيارة، ما جانا حتى واحد، احنا غنعاودوها.

ثالثا، دابا كنا كنديرو المحطات 40 كلم، دابا غنزدو المحطات 20 كلم باش إن شاء الله تزداد الخدمات، فقط عندنا جوج ديال الإشكالات، اللي عندو أرض خاصة في جنب الطريق السيارة وابغي يدير استثمار يعرضها وندرسو، أما احنا باش يمكن لنا نعروضها خاص يكون الأرض في ملكنا، بمعنى خصنا نديرو نزع الملكية، والآن كنديرو هاذ الدراسة في هاذ الاتجاه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

عند ذاك القاضي وتتعطى الموافقة ظلما وعدوانا، وتتظلم العائلة وتتظلم ذاك البنت بناء على أهداف وعلى أمور اللي كانت في العهد السابق، في الوقت اللي كانوا النساء تبتاعوا في سوق النخاسة، ماشي الآن.

دابا كايين، السيد الوزير، اسمح لي، السيد الوزير، دابا كايين، والله القسم في مجموعة ديال المناطق النائية ذاك الشي اللي يتوقع، مازال بعض الناس اللي تيكونوا وسطاء في هاذ العملية، فيهم عدول، ماشي كلهم، ولكن كايين واحد البعض، فيهم ناس آخرين من طينة أخرى، فيها مجموعة ديال الجهات اللي تيقوموا بهاذ العمل.

ولهذا، تتقولو هاذ الاستثناء، السيد الوزير، ما ابقاش وقتو، الآن واش الحكومة ما حاش الوقت باش يعني تبتت في هاذ الجانب وتطبق المادة 19، وتحل هاذ المشكل بشكل نهائي، لأن حتى ملي ترجعو للوفيات وتناقوا 148 في الوسط القروي اللي الجزء الكبير منهم امشى اللي وقعت لو حالات كبير أثناء الولادة كلهم...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار فيما تبقى لكم من الوقت، وهو ربما ثواني قليلة.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

موضوع المدونة كان موضوع توافق وطني، لا يمكن لأي جهة وبشكل انفرادي أن تقوم بتعديل بعض المواد الأساسية، وأتم مشرعون تفضلوا وضعوا قانونا يعدل هاذ المدونة، تفضلوا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا لك السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي، وهو دائما بناء على طلب السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، سؤال فريد حول فتح مجال الاستثمار في الطرق السيارة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير المحترم،

كيدر يعني تربية الأسماك، السياحة، الرياضة، الاستثمارات، هذا هو التوجه، احنا قابلين.

المقاطع الأخرى راه احنا في الدراسات إن شاء الله باش نديرو مقاطع جديدة، فقط ابغيت نضيف بأنه واحد الاستثمار، باش نبين لك تنشجعو، أول استثمار نموذجي قرب السكك الحديدية، محطة لوجيستكية بـ 2 مليار ديال الدرهم مندمجة مدينة في النواحي سطات، وراه انطلقت فيها الأشغال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، والسؤال حول تعميم المنح الدراسية الجامعية على طلبة المناطق الأكثر هشاشة.

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السي طريش.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

الإخوة المستشارين،

السيد الوزير،

ما مدى مصداقية تعميم المنحة الدراسية على المناطق الأكثر هشاشة، والذي يعتبر إقليم الراشيدية من بين هذه الأقاليم الأكثر هشاشة، وخصوصا في العالم القروي، علما بأن سكان هذا الإقليم استبشروا خيرا عندما وعدت الوزارة بأن هذا الإقليم سوف يستفيد أبنائه يعني من تعميم المنحة، وهو من الأقاليم المشمولة بتعميم المنح الدراسية وكذلك يعني المعنية بجزر الضرر؟

وكذلك، السيد الوزير، أن غالبية الطلبة الناجمين بالكالوريا لهذه السنة والذين يتابعون دراستهم العليا بمختلف الجامعات والمعاهد، فوجئوا بعدم وجود أسماهم ضمن لوائح المستفيدين من المنح الدراسية ومن الأحياء الجامعية، علما بأن هؤلاء قد وعدت الوزارة لهم بأنهم الاستفادة ستكون 100%، إلا أن الاستفادة عمت فقط يعني 80%، بالرغم من اعتماد المقاييس والمعايير، ولكن كانت في حق بعض الطلبة يعني إجحافا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للجواب عن السؤال، تفضلوا السيدة الوزيرة.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

هذه بشرى خير، نتمناو إن شاء الله الرحمن الرحيم أنه تستمروا في هاذ التصور لأن السؤال ديالنا مبني على أرقام، اليوم ولينا تعيشو حتى في هاذ المشروع اللي هو مشروع وطني كبير من بين المشاريع الكبرى ولينا تعيشو فراغ أمني، كين غياب مراقبة الأسعار في هاذ اللوبي هذا اللي محتكر الطرق السيارة اللي هو بعض شركات الوقود، وابغيناكم تنفتحوا على المستثمرين باش يستثمروا في هاذ المشروع هذا اللي هو مشروع جد إيجابي. وهذي مناسبة كذلك باش تفكروكم. السيد الوزير، حول مقاطع أخرى كفاس-مراكش، واعطينا شي تاريخ فوقاش يوصل الدور ديال هاذ المقطع هذا، لأن كين شريحة كنتنظر باش تستثمر في هاذ المناطق هاذو، إضافة إلى هاذ المسألة هي كندخل كذلك في إطار خلق مناصب للشغل، فالمسألة ديال 40 كلم أنا كنظن هي أكثر، إلى اخذنا الرباط راه عندك (station) الأول في الخميسات 80 كلم، وإلى اخذنا الخميسات مكناس، 40 وفاس مكناس 60 كلم، ما كيناش حتى 40. لهذا نتمناو اعلاش 20، 10 ديال كلم، السيد الوزير، اعلاش 20 بالضبط؟

شكرا السيد الوزير، وابغيناكم تنفتحوا على قطاع الفنادق اللي هو غادي يكون جد إيجابي وغادي يشغل واحد العدد ديال مناصب الشغل اللي هي كينظرها الشعب المغربي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بالنسبة للمحطات اصعب تدير كل 10 كلم، وإلا غيقتلوا بعضياتهم، هنا عاود ثاني خصك ما تخليش الاحتكار، ولكن ما خصك تقتل الاستثمار، فهذا هو المقاربة، يعني حرية الاستثمار مع نوع من (la régulation) باش يكون نوع من.. فهذا الشيء اعلاش اتفقنا على 20، الآن درنا طلب عروض ديال 8 المحطات جديدة، ويوقع فيها التنوع. المسألة الثانية درنا طلب عروض الفنادق، أدعو من خلالكم من يريد أن يستثمر في جنبات الطرق أو من يريد أن يستثمر في العقار، بالمناسبة جميع الأراضي اللي عندنا ديال السكك الحديدية درنا لهم (des plans d'aménagement sectoriels)، غتولي أقطاب حضرية، بفنادقها، بمطاعمها، بساحاتها في جميع المدن، وعرضنا هاذ الشيء أمام جلالة الملك سنة 2013.

فهذا توجه إلى ابغيت تقول، الآن حتى الملك العمومي البحري اللي

للطبقة المعوزة والطبقة اللي كنعاني من الهشاشة، إلا أنه كاين واحد التباين ما بين العائلات وما بين الأقاليم، علما بأن بعض العائلات يعني كيقوق هذي الكوطا.

وبالتالي، كاين مجموعة ديال الطلبة كيستافدوا من المنحة يعني (automatiquement) خصو يستافد من الحى الجامعي، إما كنجي وحدة منهم ولا.. إضافة إلى طلبة الماستر اللي في حدود يعني تقريبا أنهم اللي يستافدوا من الإجازة خصو يستافد من المنحة ديال الماستر، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للطلبة المسجلين في الدكتوراه حتى هما تيعانيو من هاذ الحيف.

المقاييس راه كاينة، ولكن العدد كمشوف فيه واحد التراجع على ذاك المكتسبات، علما بأن الطالبات وهاذو الطلاب اللي ما كيتلقاوش هاذوك المنحة تخرجوا، وتيكون واحد الهدر المدرسي، علما بأن العالم القروي اللي هو هس، من المفروض أنكم توسعوا من الاستفاد ديالو باش يكون واحد التكافؤ ديال الفرص، وتكون واحد المساواة ما بين الطلبة باش نحافظو على وليداتنا أنهم يتابعوا الدراسة دياهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلي السيدة الوزيرة ربما في ثواني قليلة جدا أو ربما ما ابقاش الوقت.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

في ثواني اللي بقت قبالة، في ثواني، كقول بأن السنة الماضية بالنسبة للإقليم اللي كتحديثو عليه، وقفنا في واحد تقريبا المدخول ديال الأبوين ديال 60 ألف درهم سنويا، هاذ السنة راه وصلنا لـ 86 ألف درهم، فبالتالي راه ابدينا كنفوتو اشوية ذيك الطبقة ديال المعوزين وكنسعاو إلى توسيع المنحة بشكل كبير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

وننتقل إلى قطاع الصحة، ونبدأ بالسؤال الأول موجه إلى السيد وزير الصحة وهو حول وضعية المستوصفات بالمجال القروي، والكلمة لأحد السادة من الفريق الحركي لبسط السؤال. تفضل الأستاذ مرون، تفضل.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

واخا غنتكلمو عاود ثاني على البادية ولكن تستاهل لأنك كتمثل النص

السيدة سمى بنخلدون، الوزير المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد النائب المحترم.

بداية، ابغيت نأكد أن موضوع المنح كنبويه واحد الأهمية قصوى، في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر قمنا بمجهودات جبارة من أجل الرفع من عدد المنح والرفع من ميزانية المنح، وكنبغي نذكر بأن ذلك يتم في إطار المادة 76 من القانون 01.00 اللي كتنظم التعليم العالي، واللي كنتكلم في هاذ الموضوع ديال المنح على أن تقيم الدولة لفائدة الطلبة نظام المنح لفائدة الطلبة المستحقين المعوزين، وما كنتكلموش على تعميم جميع الطلبة، وإنما كنتكلمو على المستحقين المعوزين.

إذن، في هاذ الإطار، والأرقام أشنو اعطائنا؟ اعطائنا أننا استطينا نزيدو بالنسبة لسلك الإجازة المنحة اللي كانت 433 درهم من 1977، يعني 35 سنة عمرها ما تزدت، زدنا فيها تقريبا 50%، بحيث وصلت لـ 633 درهم، والميزانية العامة تزدت من 718 مليون إلى مليار و650 مليون درهم، بزيادة 130%، وعدد الطلبة المستفيدين كانوا عندنا في الدخول الجامعي 2010-2011: 149 ألف، تقولو 150 ألف، والآن عندنا 274 ألف مستفيد، يعني زيادة ديال 60%، هذا بالنسبة لعموم التراب المغربي.

بالنسبة للأقاليم اللي كتحديثو عليها، السيد المستشار المحترم، واللي هي الأقاليم المشمولة بمجر الضرر، الاتفاقية الموقعة بين الوزارة ديال التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الاستشاري آنذاك، كانت كنتكلم ماشي على تعميم المنحة، كنتكلم على إمكانية إحداث مراكز جامعية ببعض المناطق، وتوسيع الاستفادة، نتحدث عن توسيع الاستفادة من منح التعليم العالي على طلبة هذه الأقاليم، فننتحدث عن توسيع وليس عن تعميم.

بالنسبة للراشيدية تحديدا، بالنسبة لإقليم الراشيدية تحديدا اللي تحدثتو عليه، فهاذ السنة عندنا 4000 طالب اللي حصلوا على البكالوريا، 3500 منهم حطوا الطلب باش يحصلوا على منحة، وهاذ الحصة الأولى اللي تعطائهم الآن هي حصة ديال 2845 منحة، تقريبا 3000 منحة، السنة الماضية كانت فقط 2300، يعني تزدت 500 منحة هذه السنة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الأستاذ طريش، لكم تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد طريش:

نحن لا نشك في اعتماد المعايير والمقاييس، وخصوصا بالنسبة يعني

مليون درهم، كانت في سنة 2013-2014: 800 مليون درهم من هاذ الحصة كتمشي للعالم القروي، غير كافي.

قررنا هاذ السنة 2015 نزيدو 30%، واخذينا قرار في وزارة الصحة في هاذ المستوصفات ديال العالم القروي أن الأمراض المزمنة، ارتفاع الضغط الدموي والسكري يبقى دائما موجود، الأدوية تكون موجودة، غنزيدو أكثر من 30%.

كذلك لفك العزلة اللي ادويتني على مواجهة موجة البرد، ولكن يعني العزلة على المناطق الجبلية النائية وصعبة الولوج، اقتنينا مستشفى متنقل مدني ديال وزارة الصحة، والآن مشغل في ميدلت، وحتى هو كيداوي الناس، ومكيف، اللي في مثابة مركز صحي جامعي، فيه السكانير دياولو، فيه جميع التجهيزات، 3 القاعات ديال العمليات، 30 سرير للاستشفاء، إلى آخره، وكذلك المناطق المعزولة وانت كنعرف، تتبعوا معنا آش واقع في هاذ الأيام، أنه اقتنينا في وزارة الصحة ثلاثة ديال المروحيات، هذي كانت ديال مراكش، يالاه هذي أسبوع ولا 10 أيام ديال وجدة، هذي مدة 3 أيام ديال العيون، وكنا واعدناكم أن 2015 غادي تكون مروحية رابعة في طنجة-تطوان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أنهيت كل وقتك في الجواب ولم يعد لك وقت للتعقيب.

السيد المستشار، لكم تعقيب؟

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الوزير،

فعلا دائما غادي نبقاو نخطو نفس الأسئلة، ووزارة الصحة ملزمين باش يجاوبونا، وما غنوقفو على هاذ الأسئلة حتى تتحسن الحالة، ولما تتحسن أيضا سنطالب بتحسين أيضا أكثر فأكثر، وهذه سنة الحياة، وهكذا سنفضي إن شاء الله.

السيد الوزير،

لابد أن أشير إلى إشكالية عشتها حاليا فيما يتعلق بـ (RAMED³)، واحد السيدة جات من نواحي مراكش ومرضت في الرباط، دينهاا لصبيطار (Avicenne)، شافها الطبيب، ملي امشات باش تدخل للصبيطار قالوا لها تمشي لمراكش تجيب لنا الإذن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، ومنتقل للسؤال الثاني الموجه في نفس القطاع وهو حول وضعية مستشفيات الأمراض العقلية بالمغرب، والكلمة لأحد

ديال المغاربة، ثانيا هي كنعيش أوقات صعبة في هاذ الأوقات اللي ممطرة، والتي تعرف كثيرا من الثلوج.

بهاذ المناسبة نحبي ونتمن عاليا المبادرة الملكية التي مكنت من تواجد مستشفيات عسكرية متحركة وسط ساكنة الجبال في هذه الأوقات اللي قلت ممطرة والتي تكسى فيها الجبال بالثلوج، وقد مكنت هذه المستشفيات من المساعدات الطبية في مناطق مختلفة.

السيد الوزير،

عندنا عدد هائل من المراكز الصحية ومن المستشفيات، إما أغلقت تماما، إما لم تفتح أبوابها أصلا، وأحسنها تلك التي هي مفتوحة ولكن حالتها لا توفر لا الأطر الطبية ولا الدواء، خصوصا كما قلت- في المناطق النائية. ماذا أتم فاعلون في هذه المرحلة بالذات، وكذلك في المستقبل لأن الشتا غادي تمشي ولايني غادي تجي؟ إذن لابد أننا يكون عندنا تفكير على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد الحسن الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

فيما يخص وضعية المستوصفات بالجبال القروي، فهذاك الشئ اللي ذكرت ما غاديش بقى نعاود أنا نفس الشئ لأن دائما أمامكم تنقول لك كايين فوارق، كايين تفاوتات بين العالمين، وذكرت أن أكثر من 50% هو العالم القروي، ولكن الوزارة والحكومة تتحاول قدر الإمكان، على حساب الإمكانيات المتاحة ديال الوزارة، وعلى حساب الأولويات بطريقة شمولية.

ففي بضع ثواني ولا دقيقة، غنقول لك نركز على 4 ولا 5 التدابير اللي تنطبقوها على أرض الواقع. أولا، ذكرت، السيد المستشار المحترم، الكثير صحيح ديال المستوصفات ولا ديال المراكز الصحية اللي مغلقة، اللي كانت إلى حدود هاذي ثلاث سنوات 153 وكانت قبل ربما أكثر، يعني كل وزير يتحاول، 153 حلينا إلى حدود اليوم 93، هذا مجهود، 93 من 153، ماشي كلشي ولايني هذا مجهود. باش تحل؟ لأن بتعيين الموارد البشرية، نذكر باللي السنيتين الأخيرتين 2013-2014 أكثر من 70% ديال الموارد البشرية وجهت نحو العالم القروي، وكذلك توفير التجهيزات واعتماد خاصة واحد الإجراء اخذناه ابتداء من هاذ السنة، السنة الماضية 2014 وهو اعتماد الجهوية في المباريات والتوظيفات.

ثانيا، من غير نخلو ونشغلو هاذ المستوصفات، ضاعفنا من ميزانية الأدوية، 675 مليون درهم دزنا إلى حدود اليوم حوالي 2 المليار و400

³ Régime d'Assistance Médicale

مرض في السنة، الآن عندنا 157 في السنة ديال التكوين، وخصصنا 2% ديال ميزانية الأدوية للأدوية ديال الأمراض النفسية والعقلية، العام اللي داز مثلا 52 مليون درهم عوض السنة اللي كانت قبل منها اللي كانت ما دازتش 35 مليون درهم.

المحور الثاني هي المقاربة التشاركية مع القطاع الخاص ومع جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية.

تشجيع إحداث مصحات خاصة، وهذا صوتو الله يجازيكم جميعا بخير على القانون 131.13 اللي تنتمى أنه يشجع هاذ الاستثمار في هاذ الميدان.

كذلك المحور الأخير اللي شرت له في السؤال ديالكم هي مراجعة النصوص التشريعية وخاصة القانون ديال 1959 اللي تيمم الوقاية، اللي تيمم الحماية والعلاج ديال هاذ المرضى، وهاذ الغلاف المالي ديال هاذ المخطط الوطني هو 750 ألف مليون درهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الأستاذ التويزي، لكم التعقيب.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الوزير،

في الواقع احنا عندما وضعنا هذا السؤال نريد في الواقع أن ندق ناقوس الخطر، لأن في الواقع نلاحظ وتلاحظون في الأزقة، في الواقع لأن كابين واحد النسبة كبيرة جدا من المغاربة إما في حياتهم كيكون عندها اضطراب نفسي، في مرة من حياته، ماشي مشكل كابين الدوا الناس غادين، ولكن أن أتكم بالخصوص على ذوك الناس اللي عندهم مرضى عقليين 100%، الناس بالعربية حاق، كيدوروا في الزناقي، كنتلقاهم في الزنقة، كنتلقاهم في الواحد العدد ديال المسائل اللي هما، أولا، خطر على العائلات دياهم، خطر على النفس دياهم، خطر على الشارع كذلك.

وشفتو في واد البرنامج ديال التلفزيون إلى شفتي في واحد (le site) هاذ الأيام الناس اللي كيربطوا الدراري بحال البهائم، كيربط بنتو ولا كيربط ولدو، اعلاش؟ لأن الدولة لم تستطع أن توفر البنيات الأساسية التحتية لكي تقوم بهاذ الدور، ورميناه للعائلات.

وتصوروا في العائلات الفقيرة في العالم القروي، فين كيتخبطوا أولا؟ في البحث عن لقمة العيش، أو كيقابلوا هاذوك الناس اللي عندو مسكين الله يكون في عوانو احق في الدار، ولا كيخرج لو للشارع.

كذلك، زيادة على هاذ الخطورة على الشارع، الخطورة على النفس دياهم، الخطورة على العائلة دياهم، هذا هو الإشكال الكبير جدا.

كذلك، إلى امشينا للمستشفيات، رغم أنهم اقلال هاذ المستشفيات اللي هي في الواقع عندها الدور ديال هاذ الأمراض العقلية، راه في الواقع،

السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

الأستاذ التويزي لكم الكلمة في إطار بسط السؤال.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

استنادا إلى الإحصائيات الصادرة عن وزارتك، والتي تبين بشكل واضح حجم الخصاص الذي تعاني منه بلادنا في مجال البنيات الاستشفائية الخاصة بالأمراض العقلية، وكذا ضعف الأطر الطبية والتمريضية المتخصصة، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الحكومية المتخذة لإعادة تأهيل هذه المستشفيات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الجواب، مع مراعاة أن الوقت

المخصص للتعقيب 3 دقائق، فيها الجواب والتعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، ذكرت بالدراسة الوطنية، هي كنت قلتها أمامكم 48,9 ديال المغاربة، يعني تقريبا 50% اللي عندهم 15 سنة ما فوق، كان عندهم في مدة حياتهم اضطراب نفسي، وفيهم 26,5% كان عندهم الاكتئاب، يعني 5 مليون و500 ألف مغربي، و14% حاولوا الانتحار إما مرة واحدة وإما عدة مرات.

فهذا تيجعل هاذ القطاع خصنا ناخذوه بعين الاعتبار من الأولويات. أنا أشاطركم، السيد المستشار، ما غاديشاي نعاودها التشخيص اللي درتبه فيما يخص البنية التحتية اللي ناقصة بزاف، فيما يخص التفاوتات واللي هي 54 واللي قلت لي في السؤال بين الدار البيضاء والرباط، فيما يخص مشكل التدبير... إلى آخره، فقلت لك احنا اخذيناها أولوية الأولويات، وهذا كان مخطط وطني اللي قدمتمو أنا شخصيا أمام صاحب الجلالة يوم 26 يونيو 2013، اللي فيه ثلاثة المحاور:

أولا، تعزيز البنيات التحتية وتوفير الموارد البشرية والأدوية، نعطيك بعض التوضيحات فيما يخص هاذ الشيء، بناء 3 المستشفيات جهوية ديال قلعة السراغنة، أكادير، القنيطرة، ثلاث وحدات الطب النفسي والعقلي للأطفال، عشرة المصالح مندججة، اعلاش؟ هاذ الشيء كلشي البنية التحتية باش نوصلو إلى 3400 سرير فوق 2016، إلى يومنا هذا ما تندوزوش 2053 سرير.

كذلك التكوين ديال الأطباء، كنا في المخطط قلنا غنكونو 30 طبيب نفسيا في السنة، والآن عندنا 102 طبيب في التكوين. كنا غنكونو 100

بالمغرب.

الأستاذ الحلوطي، تفضل لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا، لا بد من التنويه بالجهودات التي قام بها السيد الوزير فيما يتعلق بجعل هاذ الملف هذا ديال النظام الأساسي هو من الملفات المطروحة الآن للحوار وللتقاش. من المعروف، السيد الوزير، أن النظام الأساسي الآن الذي كنتشغلوه به هو منذ 2003 في إطار التصحيح ديال النظام ديال 85، ولكن، السيد الوزير، أتم تعلمون بأنه التشخيصات كلها التي تدارت على مستويات متعددة، أنه امشأت معه واحد المجموعة ديال الاختلالات، البعض منا حاولنا نعالجوه، والبعض منها ما زال غير قابل للعلاج لحد الآن. ولذلك، السيد الوزير، كنعقولو بأنه مجموعة ديال الفئات داخل المنظومة ديال التربية والتعليم، لا على مستوى المسارات، ولا على مستوى بعض الفئات التي هي كتنتمي للأسرة التعليمية، بالخصوص مثلا فئات ديال الناس مثلا التي اخذوا الدكتوراه، الفئات ديال الناس مثلا التي هما أصبحوا مساعدين تقنيين، والمجموعة ديال المشاكل التي مازال كيعانيوها.

المسار الآن الجديد ديال رجال ونساء التعليم على مستوى الابتدائي والإعدادي والثانوي، التي أصبحت عندهم مسارات مختلفة.

كنعقولو، السيد الوزير، ولات مجموعة ديال المشاكل، والتي النظام الأساسي كنعقولو الحالي لا يستطيع أن يجيب عليها. ومن تم، نشد على أيديكم أنه رجعنا للتقاش حول النظام الأساسي، والتي كنتم واعدتونا وواعدتو المواطنين بأنه غادي يخرج في آخر ديسمبر.

الآن، كين كلام كثير، السيد الوزير، في الصحافة الوطنية، نطرح هذا السؤال لكي نعرف مصير النظام الأساسي ومستقبله، تنويرا للرأي العام التعليمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ الحلوطي.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد رشيد بن المختار بن عبد الله، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

شكرا للسيد المستشار على هاذ السؤال، الذي غادي يمكن لي من جديد باش نأكد بأن هناك لجنة مشتركة ما بين الوزارة وما بين الممثلين على النقابات أكثر تمثيلية، التي هي كنععمل في هاذ الاتجاه للتفكير في نظام

السيد الوزير، خصكم تزوروا هاذ المستشفيات، راه ما فيش الجانب الإنساني، راه الجانب الحقوقي، راه هذاك المريض نفسانيا راه عندو ذاك الجانب الحقوقي، الجانب الإنساني ما كينش، راه إلى كين بعض المستشفيات راه ابحال (Alcatraz) ديال السجن اللي كين في مريكان.

إذن، المسألة خطيرة جدا لا في التعامل مع ذوك المرضى، يجب أن نتعامل معهم، كين الناس مرضى كناس كبشر، ماشي كبشر اللي هو لاحتو الوقت، وكندسو عليه وكنتكرفسو على البنات.

إذن، لا بد أن هاذ المستشفيات اللي كينين الآن، لا بد اتما كسؤولين على هاذ القطاع على أنكم تكونوا مراقبة أولا للتكوين ديال هاذ الناس، التكوين ديال المرضين، التكوين ديال الأطباء النفسانيين خصهم يتكونوا، على أساس أنهم يتعاملون مع إنسان قبل أن يكون يتعامل مع مريض، ماشي مع آلة، ماشي مع حيوان، هذاك راه مريض.

إذن، بالتالي من الواجب علينا، واجب عليكم كذلك ماشي غير وزارة الصحة، جميع القطاعات الحكومية، جميع القطاع الخاص كذلك خصنا نلوه، كذلك هاذ القانون اللي قلت اللي من 30 أبريل 1950 يجب إعادة النظر فيه، كذلك هاذ المخطط اللي قتلوه مخطط كبير جدا.. يجب المواطن أن يحس، نحسو إلى خرجنا للزقة نشوفو هادوك المرضى...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا لك الأستاذ التويزي، والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار في بعض التواني.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

احنا هاذ التشخيص أنا قلت لك احنا متفقين عليه، ولكن بكل صراحة ما عمرو هاذ القطاع ديال الصحة العقلية والنفسية منذ الاستقلال ما عمرو كان أولوية ديال وزارة الصحة، ما عمرها كانت، ماشي تشوف في شي وزير، هاذ الشيء كان، هذا كين، دابا راه رجع أولوية الأولويات، واش يعني في ظرف قدمتمو 2013، يوم 26 يونيو 2013، يعني راه البنات التحتية باش تبني، ابنينا مستشفى ها هو في وجدة 120 سرير، في مراكش.. يعني غاديين تدريجيا، راه خص البنية التحتية، خص التكوين ديال هاذ الناس، وقلت لك آش درنا، ثالثا أول مرة درنا مباراة خاصة بهاذ المرضين، هاذ الشيء راه خصو اشوية التدرج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل لبسط الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، ونبدأ بالسؤال الأول حول مصير النظام الأساسي الخاص بالأسرة التعليمية، والكلمة لأحد أعضاء مجموعة الاتحاد الوطني للشغل

خاص جديد.
وهذا في ثلاثة ديال المراحل، المرحلة الأولى التي كانت ما بين أبريل

وشتنبر ديال السنة الماضية، التي كان فيها تشخيص الوضعية، وكذلك تقاسم التجارب الوطنية والعربية والدولية.

ولذلك، احنا من موقع المسؤولية نسائلكم، السيد الوزير، وابغينا منكم إجابة واضحة.

ثانيا، المرحلة الثانية ما بين شتنبر ونوفمبر التي هي خصصت لبناء التصور العام من المبادئ والتوجهات الأساسية، وهذا حتى هو تكمل.

شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

والآن، المرحلة الأخيرة التي هي بلورة التصور النهائي للمشروع، وهاد الشئ أتم على علم بأن اللجان خدامة وما وقفاتش.

شكرا للسي رماش.

الكلمة للسيد الوزير في بعض الثواني للرد على التعقيب.

الآن، أنا توصلت من النقابات التعليمية التي هما أعضاء اللجنة بطلب لتمديد هاد المهلة، اعلاش؟ لأن خص واحد المشاورات مكثفة أخرى، وكذلك لازم من تعميق الدراسات باش هاد المشروع اللي هو مهم جدا تقدر يجي بواحد المشاركة اللي هي شمولية، وفي نفس الوقت يعطي النتائج ديالو.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد المستشار،

اتما اللي طلبتم مني باش نأخر هاد الاجتماع حتى آخر مارس، إلى كان علي لكنك عملت غدا، وكان عندنا لقاء والي هو تأخر عاود ثاني من جديد، أنا كنتناجأ، سمحوا لي، ولكن أنا كنتقول بأن ابغيت هاد النقاش الأخير يكون في أقرب وقت ممكن.

وبطبيعة الحال أنا الأول اللي هو كنتنظر هاد المشروع، والي من طبيعة الحال غير غادي توصل به، في ذيك الساعة نتصل بزملائي بطبيعة الحال في وزارة المالية، وكذلك فيما يخص وزارة الوظيفة العمومية باش بطبيعة الحال نطرحو عليهم، وباش يدوز من بعد على الحكومة إن شاء الله.

لا، النظام الأساسي كنا عاملين بأن غادي يكتمل في آخر يناير، ومن بعد جات اللجنة الناس اللي كي عملوا فيها، قالوا لي بأن ابغوا يمددوا هاد المدة حتى لآخر مارس، هذي المعلومات اللي عندي أنا شخصيا، وهذا زعما ما كانش حتى شي مشكل، أنا ما عندي حتى شي مانع، ولكن إلى ابغيتو هاد النظام يكون عليه توافق تام لا بد باش يكون المذاكرة عليه وكذا، واحنا ماشيين في الاتجاه، ما كاينش واحد السرعة اللي هي غادي تلتزما باش غدا في الصباح...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للأستاذ، تفضلوا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع، وهو حول قرار تمديد سن التقاعد بالنسبة للموظفين الخاضعين للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الأصالة والمعاصرة. الأستاذ شكيل، تفضل لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد رماش:

السيد الوزير المحترم،

فعلا، أننا هاد الشئ سمعناه وواعيين به، ولكن كيبقى السؤال المطروح وهو بالنسبة للدور ديال النقابات، أنا في تقديري، ومن خلال المركزية التي نتجي إليها، لم نطلب التمديد، هادي الأولى.

ثانيا، أننا كنتنظرو بأن هاد النظام الأساسي يخرج في واحد التاريخ اللي هو ديال أواخر دجنبر، لحد الساعة تفتحت تساؤلات.

ثاني حاجة، اللي هذا هو المهم، السيد الوزير، واش فعلا الآن عندكم استشارات مع الوزارات الأخرى، خاصة المالية لأن عندنا انعكاسات مالية على هاد النظام الأساسي؟

احنا فعلا أن هاد النظام هو نظام طموح ومهم، لأنه غيجابو على كثير من الإشكالات، بما فيها الفئات التي ذكرت، والتي لم تذكر، فيها النظام ديال التحفيزات، فيها القضية ديال توحيد المسار المهني، إلى غير ذلك.

ولذلك، السيد الوزير، احنا نتخطوه في واحد المنهجية، واش كاين شي تاريخ محدد بالضبط؟

كنا قلنا في أواخر دجنبر، الآن كنبسألوكم، لأن هذا هو التساؤل ديال

الإجراءات الأخيرة اللي اتخذتها وزارتم والمتعلقة بتمديد سن التقاعد بالنسبة للموظفين الخاضعين للنظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة، السيد الوزير، خلف امتعاضا كبيرا واستنكارا بسبب ظروف وحيثيات

تفضل السي شكيل إذا كان لكم تعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا الحكومات اللي كتحترم راسها وأبناءها، التلاميذ عندهم الحق والآباء ديلهم أو هاذ الموظفين حتى هما عندهم حق، والسيد الوزير احنا كنا كمتصورو بأن باش نكونو حتى احنا كدول اللي نتحترم تكون هاذ الحكومة ديالنا عندها تصور كامل، ما تكونش كنجي وتتأخذ قرار بحال هكذا في وسط السنة، وعباد الله ما تكونش عارفة بأنه في الشهر الفلان فلان راه غادي يخرجوا الناس للتقاعد ديلهم، تكون موجدة الموظفين اللي غادي يجيو يعوضوهم، هاذي هي اللي تنعرفو عند الحكومات، ماشي نتجي وتبدا ترتجل.

ثانيا، كون قبلوا هاذ الشي كلو، السيد الوزير، ويقولو بأن من أجل الصالح العام، ولكن ملي يجي رئيس الحكومة ويقرر بمرسوم هاذ الشي، ويقول بأن هاذ الناس غادي يتعوضوا وغادي يشدوا الأجور ديلهم، وفي نفس الوقت هاذ الناس ما شدوا لا التقاعد ديلهم ولا الأجرة ديلهم، وخدامين وتيشوفوا وتيقولوا اللهم هذا منكر، وهذا هو المنكر الحقيقي، ملي تعيط علي وأنا لحقت لسن التقاعد وأنا فرحان بهاراش غادي يمكن لي نرتاح من ذلك التعب ومن ذلك العمل، وتعيط علي وتقول لي تجي نخدم نقول لك واخا، من أجل المصلحة ومن أجل التلاميذ ولكن ما تخلصينش، وما تعطينش حق التقاعد، وتبقى مجرد جري.

هذا ما يمكنش لي تقبلو السيد... وهاذ الشي بيننا، هاذ الشي اعلاش تنقولوه لكم، السيد الوزير، وأنا أحترمك... الوقت اللي ابغيتو تاخذوا هاذ القرار، لا حنا ولا التقابات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا السي شكيل، شكرا، شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب، السي شكيل راه ما اعطيتش لك الوقت، راه كلمتي الوقت ديالك.. إيوا نسمح لك إلى نسمح لي باش نوقفك.

شكر السيد المستشار.

الكلمة لك، السيد الوزير، في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد المستشار،

غير باش نظمنا الأساتذة اللي هما مشكورين اللي هما كيساعدوا، واللي عندهم روح وطنية كبرى، واللي هما كيعملوا في هاذ الإطار هاذ، نقول لهم بأن بطبيعة الحال الملفات ديلهم راه كتسوى، كين بعدا 4050 اللي هي تسوات، وكابنين 3676 اللي هي تأشرت، وكابن 15 حالة اللي هي باقية

اتخاذ هذا القرار الذي نعتبره استفزازي وارتجالي.

وزارتكم بررت اتخاذ هذا القرار كونه يهدف إلى ضمان استمرارية خدمات المرافق التعليمية والجامعية بشكل منتظم.

من أجل ذلك، السيد الوزير، نسألكم، عن الأسباب الواقعية لاتخاذ هذا القرار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السؤال حول تمديد السن ديال التقاعد.

ابغيت نقول لكم بأن فبا يخص هاذ المشكل، كنعرفوا بأن الأولوية الأولى ديال الوزارة هي التلاميذ، هي التلاميذ، ونأكد بطبيعة الحال إلى رجعنا إلى الماضي تنلقاو بأن كانوا الأساتذة اللي كيوصلوا لسن التقاعد كيقاوا في الأقسام ديلهم حتى آخر السنة، باش التلاميذ ما كيتضرروش، وهذا شيء طبيعي، وكنا في ذاك الوقت من البلدان المحترمة اللي كتحترم أبناءها، جا واحد الوقت تبدل هاذ الشي هذا، ورجعوا موظفي التعليم كالموظفين الآخرين، كيغادروا الأقسام في وسط السنة ويخليو لنا التلاميذ، ساهل نجيبو أستاذ آخر، ونجيبو أستاذة ونعوضوهم، هاذ الشي ما كيخدمش مع التلاميذ، التلميذ كيخصو ذاك الأستاذ اللي كيبدا معه السنة، خصو ييتي ماشي معه حتى آخر السنة، ما يمكنش في وسط السنة نغيرو الأستاذ، وبالخصوص في الأقسام اللي كيكونوا فيها الامتحانات.

ولهذا كيتبين بأن في صالح ذاك التلاميذ كان لا بد باش ناخذوا هاذ القرار، وهاذ القرار هو قرار اللي جا والحمد لله تقدرتو نقولو بأن الأساتذة والأساتذات.. راهما امشاو وكيتقرو والحمد لله ما كين أي مشكل.

وأنا كناخذ نقولو هاذ الإمكانيية اللي نتعطيني اليوم باش نشكرهم، ونقول لهم بأن كيأديو لصالح بلادهم، ونزيد نقول بأن الآن رجعنا بحال اللي كنا مع البلدان اللي كيحترموا أبناءهم، لأن هاذ الشي اللي جاري به في البلدان كلها اللي كتحترم نفسها، وخصنا ندخلو هاذ الشي في الذهن ديالنا لأن هاذ الناس ما غادي يخصهم حتى شي حاجة، بالعكس، ولكن في احنا فكرنا في اولادنا، وهاذي هي المسؤولية ديال وزير التربية الوطنية، هما ذوك التلاميذ اللي ما خصهمش يضيعوا، وهاذ الشي اللي عملنا به، ومن جهة أخرى كنشكر ونشكر الأساتذة اللي هما الآن معينين ويخدموا وما كين حتى شي مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب السيد المستشار؟

بتاريخ 5 نونبر 2014، وهذي حالة جديدة بطبيعة الحال. في هذا الإطار، تم تعبئة وإشراك 800 جمعية من المجتمع المدني في تحقيق برنامج محو الأمية، هذا من جهة.

فيما يخص التكوين، تكوين المكونين يتم سنويا تكوين 18 ألف مكون تكويننا خصوصا ومستمر، أولا ديال 8 أيام اللي هما اجداد و3 أيام للآخرين كل سنة، وهذا مجهود كبير، وفي نفس الوقت هاذ البرنامج اللي هو ماشي تيعطي نتائج اللي هي لا بأس بها لا فيما يخص محو الأمية، ولكن كذلك فيما نسميه التربية غير النظامية، ونتائج اللي هي لا بأس بها.

وبهذه المناسبة، أنا ابغيت نشكر هاذ الجمعيات اللي كتعامل معنا، واللي كتعمل واحد المجهود كبير من جهة، وكذلك هاذ الشباب اللي كيعمل في هاذ الجمعيات، واحنا بطبيعة الحال كنساعدوهم، في نفس الوقت كنضمنو بأن هذا تكوين، وإلى كان عندهم هاذ التكوين غير كيكونوا المباراة اللي هي كتقدحها الوزارة، كتكون عندهم الإمكانيات باش ينجحوا بسهولة في هاذ الإدارات ويتدججوا إلى الوزارة إلى كانوا نايمين. هاذو هما الأشياء اللي تنقومو بها، والبرنامج راه هو ماشي، وتقدرو تقولو بأن النتائج ماشي سلبية، لا بأس بها على العموم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، لكم تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

غير فيما يخص قلتو الوكالة، احنا كنعرفو الوكالة هاذي تقريبا 8 اسنين باش تخلقت الوكالة، وكنخلص عليها الملايير ديال السننيات، السيد الوزير. غير ابغيت نعرفو احنا هاذ الوكالة أشنو هما الاعتمادات ديالها اللي كيتخسروا فين تيمشيو؟ هذا من جهة.

من جهة أخرى، السيد الوزير، احنا كنعرفو التكوين، التكوين ماشي هو محو الأمية، راه الأمي هو اللي ما كيعرفش يندمج في المجتمع، هذا هو اللي خصو يتكون، السيد الوزير.

كذلك، السيد الوزير، احنا كنعرفو واحد العدد ديال.. كنشكرو من هاذ المنبر واحد العدد ديال الجمعيات كيف ما جات على الكلام ديالكم، ولكن هاذ الجمعيات، السيد الوزير، راه ما كتعطوهمش، ما كيستافدوش حتى شي حاجة من الوزارة، رغم أنهم تيديروا مجهود وتيديروا...

وكيف ما قلتو التكوين، لأن كايين تكوين ديال المكونين، راه ما كايين حتى شي حاجة، أنا عارف الإقليم اللي كنتسب ليه أنايا آسفي، راه ما فيش حتى.. ما عمرو شي واحد قال لي راه امشيت، رغم أن كايين مجهود كيتدار من طرف الجمعيات اللي كيوعيو الناس، وكذلك وزارة الأوقاف

فيها بعض المشاكل، ولكن اللي هو مهم اللي هو هاذ الأساتذة راهم كيقوموا بالعمل ديالهم، وهاذ الشي هذا ماشي جا بأن احنا واحد النهار...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير، إلى ابقى لك شي حاجة، شي عناصر في الجواب السؤال الموالي كمل تما باش ما...

نتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع دائما وهو حول محاربة الأمية والتربية غير النظامية، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الحركي لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما يعلم الجميع، فإن برامج محو الأمية تستهدف شريحة مهمة من المجتمع، خصوصا من فاتهم ركب التعليم من الرجال والنساء وحتى الفتيات والشباب، إلا أن بعض الدراسات أثبتت أن العاملين في هذا المجال لا يستفيدون من حلقات التكوين والتكوين المستمر لتعزيز قدراتهم في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية، خصوصا في مجال التواصل والبرامج والطرق الحديثة في التوعية وغيرها، مما يشكل عائقا أمام تحقيق النتائج الكمية والكيفية المرجوة من محاربة الأمية.

كما أن حصيللة عمل الوكالة الوطنية لمحو الأمية وباقي المؤسسات المتدخلة رغم أهميتها لم تعط إلى حد الآن النتائج المرجوة بدليل أن المراتب الدنيا التي لازلت بلدنا تحتلها في سلم التنمية البشرية.

لكل ما سبق، نسائلكم عن الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتصحيح هذا الخلل، وتمكين العاملين في هذا القطاع من حلقات التكوين والتكوين المستمر؟

وما هي التدابير المتخذة للنهوض بأوضاع العاملين في هذا المجال؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار.

كما نعرفون أن تم إصدار قانون لإحداث الوكالة الوطنية لمحو الأمية والتربية غير النظامية، مع تعيين مدير الوكالة وانعقاد المجلس الإداري الأول

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

لا يخفى على أي أحد الجهود التي تقوم بها وزارتك لإنعاش الصادرات، ذلك ما أدى بدون شك على مساهمة وزارتك لتحسين الميزان التجاري المغربي.

لكن، أصبحت صادرات المغرب تعاني من أزمة خائفة لا سابقة لها، حيث 70% من صادرات المغرب أصبحت تنجز بالعملة الأوروبية، وأن قيمة الأورو الآن أصبحت لا تتجاوز 10,75 درهم بعدما كانت 11,38 درهم، وأن قيمة الأورو انخفضت بحوالي 10% بالنسبة لما كان عليه، وأن هذه القيمة لا زالت في انخفاض، والله أعلم ماذا سيقع مستقبلا بهذه العملة؟

هل للحكومة المغربية تفكيراً في حلول تمكن المصدرين بالأورو من اتباع وتيرة صادراتهم، أو على الأقل بالحفاظ على زبائنهم في البلدان الأوروبية التي تمثل أكبر زبون للمغرب؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد محمد عيو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة والسادة الوزراء،

بداية، أشكر السيد المستشار المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار على طرحه لهذا السؤال الهام المتعلق بوضعية المصدرين ووضعية التصدير ببلادنا.

ابغيت بداية تؤكد على أن السياسة الحكومية في هاذ المجال كنتعطيها واحد الاهتمام كبير، وهذا كيتجلى في تنمية الصادرات من خلال الدعم في المقاولات المصدرة، لأن التصدير له دور كبير على الاقتصاد الوطني وعلى التوازنات الخارجية، له دور كبير كذلك على القطاع الإنتاجي وعلى قطاع التشغيل.

وفي هاذ الإطار، ابغيت نذكر كذلك بالبرامج ديال الدعم اللي ابدات كنفعلها الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية مع نهاية سنة 2013، وأخص بالذكر برنامج عقود تنمية التصدير، برنامج دعم مجموعة التصدير، برنامج افتتاح في مجال التصدير، دعم التكوين في التجارة الخارجية بالنسبة للأطر والمسؤولين ديال المقولة، تدويل المعارض عبر مكتب معارض الدار البيضاء، وكذلك هناك برامج متعددة ترويجية اللي كيسهر عليها المركز

والشؤون الاجتماعية اللي هي فعلا كتخدم.

كذلك، السيد الوزير، الغرف من بينهم غرف الصناعة التقليدية اللي في الحقيقة كيعطيو واحد الجهود كبير، وكيكونوا الناس، رغم أن هاذ الغرف كيتطلبوا واحد التكوين، واحد (niveau bac) أو على الأقل (6^{ème} année)، هذا هو اللي ابغينا نطلبو منكم، السيد الوزير، ولهذا احنا ابغينا نعرفو هاذ التكوين فين كايين، لأن احنا بالنسبة لنا الرتبة اللي احنا فيها الآن راه باقي كنتسناو، ما عندناش...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.. شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وموضوع السؤال هو العناية بذوي الاحتياجات الخاصة، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال. تفضل الأستاذ بحفظه.

المستشار السيد يحفظه بجمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد عزمت الحكومة في برنامجها على النهوض بأوضاع الشخص المعاق، وذلك من خلال وضع إطار تشريعي شامل ومندمج، يمكن من إدماج هذه الفئة في المجتمع، مع خلق صندوق خاص...

السيد رئيس الجلسة:

معذرة الأستاذ يحفظه، الله يحفظك، اصبر معنا الأستاذ يحفظه حفظك الله.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير.. عفوا، ما كايش الوزير، الأستاذ الكريم، أنا اللي كنسير الجلسة لأنه سوف لن يجد من يجيبه، وبالتالي حيث أنا كنعرف اعلاش كنعقول وقفنوا.

أنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بالتجارة الخارجية، وموضوعه وضعية المصدرين، السؤال الموجه إلى السيد وزير الخارجية وهو لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

اسمح لنا الأستاذ يحفظه.

المستشار السيد أحمد بنيس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

المغربي لإنعاش الصادرات (Maroc Export).

وهذا البرامج كتخصص لها الدولة، الحكومة خاصة، ميزانيات كبيرة، اتما، السيد المستشار المحترم، من أهل العارفين في هاذ الميدان. فيما يخص انخفاض العملة الأوروبية والأثر ديالها على الصادرات، بالفعل كاین تأثير كبير، واتما كتعرفوا كذلك أن سعر الصرف هو كيخضع لتقلبات أسعار العملات بالسوق الدولية، إلى ارتفاع الأورو قيمة الصادرات كترتفع، إلى انخفاض طبيعي أن قيمة الصادرات كتتخفف. ولتفادي هاذ الأثر السلبي لتقلب سعر الصرف للعملات، عملت الحكومة الحالية كما الحكومات المتتالية إلى ربط سعر الصرف الدرهم بالعديد من العملات الدولية، خاصة الأورو والدولار في حدود 80، 85%.

إذن، تعرفوا اليوم أن الهدف من السؤال هو إعادة النظر في الصرف ديال الدرهم، هذا هو الهدف من طرح السؤال. كتعرفوا اليوم انخفاض الدرهم التأثيرات ديالو على جوانب أخرى، ما نساوش عندنا الواردات اليوم المغرب كيستوردوا 400 مليار درهم، في حين كنصدرو فقط حوالي 200 مليار، نفس الشيء بالنسبة للدين الخارجي، هذا غيكون له تأثير كبير.

إذن، الحكومة الآن منكبة على إيجاد حلول من خلال دعم التصدير ببرامج جديدة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير.

هنالك تعقيب الأستاذ بنيس؟ تفضل.

المستشار السيد أحمد بنيس:

شكرا السيد الرئيس.

البرامج اللي تكلمت عليها كلها لا علاقة لها، السيد الوزير، مع صرف الدرهم، تعلمون أن قيمة الأورو بالدولار وصلت إلى أدنى مستوى منذ 9 سنوات، ولولا أن كانت السلة المغربية للعملة تحتوي على واحد النسبة من الدولار، لكان انخفاض الدرهم أكثر مما هو عليه الآن. جميع المؤسسات المالية المغربية أو العالمية تنبئ كلها بنقص أكبر من قيمة الأورو نسبيا للدولار، وأن البنك الأمريكي... أكد في أحد... بأن في 2015 يكون الدولار يساوي الأورو.

والبنك التجاري الأوروبي في اجتماعه الأخير في 22 أبريل قرر شراء ديون بلدان منطقة الأورو خصيصا للتخفيف من العملة الأوروبية، وتخصيصا للتقليل من التضخم، ذلك كله لتشجيع الصادرات الأوروبية. بنك اليابان، بنك سويسرا أعلن عن بيع مدخراته بالأورو لجعل حد لارتفاع قيمة العملتين السويسرية واليابانية.

روسيا كذلك أخذت للرد على السياسة الأوربية تضاعفت مبيعاتها في مدخراتها من الأورو. اليونان الله أعلم ما هو مال الأورو بعد انتخاب

الحزب المعارض.

ألمانيا كذلك أصبحت غير راضية بتحمل خسارة بلدان منطقة الأورو، وأصبحت في بعض الأحيان تهدد بالخروج من منطقة الأورو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، أنهيت حقا في الكلام، الله يخليك. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بقطاع النقل وهو حول الفوضى العارمة التي تعرفها المحطات الطرقية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لبسط السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

تعرف العديد من المحطات الطرقية اليوم ارتجالا قاتلا اللي تيسيء لسمعة بلادنا وللمسافرين ولأرباب النقل.

السيد الوزير،

إلى ما خانتينش الذاكرة، هذي سنتين كنت وضعت نفس السؤال لزميلكم، وكان الجواب ديالو بأنه في استعداد بواحد دفتر التحملات ما بين وزارتك ووزارة الداخلية.

لذا، نساثلكم السيد الوزير: ماذا أعدت وزارتك لإصلاح هذا الخلل؟ وأين وصلت في دفتر التحملات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعلمون، السيد المستشار المحترم، على أنه بالفعل القوانين المنظمة ديال المحطات الطرقية، وخاصة الميثاق الجماعي، هو اللي تيعطي الصلاحية فيما يتعلق بالبناء والتدبير ديال المحطات الطرقية للمجالس المنتخبة، المجالس المنتخبة هي اللي تتدبر المحطات الطرقية، مجلس الوصاية ووزارة الداخلية.

الدور ديال وزارة النقل هو مرتبط أساسا بالمراقبة ديال الحافلات اللي تتدخل والي تتخرج من المحطة، على أساس أنها هل تتوفر على الوثائق

ونطلبو كذلك من المندوبين المسؤولين على الأقاليم باش على الأقل يعملوا شي حد دياهم مسؤول اللي غادي يكون من (service des mines) اللي راهم تنشوفهم في الطرقات، في بلاصة ما يكونوا واقفين في الطرقات يكونوا في المحطات باش ينظموا شي اشوية الأوقات ديال دخول المحطة والخروج منها، وينظموا كذلك التذاكر باش تقطع بالثمن دياها ماشي في الأعياد كيوليو الأئمة كنتضرب في 2، وكذلك من ناحية الحافلات حتى هما يشوفوا ذاك البنوات دياهم واش صالحين ولا غير صالحين باش حتى المشاكل ما تكونش في الطرق من أكسايد.

تطلبو منكم وكنتموا باش إن شاء الله هاذ دفتر التحملات يخرج للوجود في أسرع وقت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم بعض الثواني.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

لا، غير، السيد المستشار المحترم، بالفعل هو يسعى إلى أن يتحسن الأداء على صعيد المحطات الطرقية، ما يمكنش إلا نكونو متفقين، غير أنا عاود نرجع ونقول بالفعل احنا كوزارة النقل في إطار اليوم الاشتغال اللي عندنا مع الإخوان ديال النقالة عموما، وفي إطار دفتر التحملات (le contrat programme) عقد البرنامج اللي غنوقعو معهم، فيه واحد البند اللي هو مرتبط بالمحطات الطرقية، واللي عندنا فيه مقترحات عملية، سواء كان المقترح فيما يتعلق بالتذاكر أنه غادي يكون ذاك الشي على الحاسوب، وغادي يكون بطريقة سلسلة، وما يمكنش شي واحد يبتى يقطع، هاذ (les courtiers) على برا إلى ما كانش مقطع، وغادي يكون ملي يوصل الوقت ديال الكار اللي غادي يخرج من الرباط للدار البيضاء غادي يخرج الكار اللي مع 12 ما غاديش يمشي يقطع 12 واربع، غادي يجي ذاك الشي الطريقة ديال الاشتغال النظرية راه احنا متوفرين عليها، ما عندناش إشكال.

لكن، الإشكال اللي هو مطروح هو أن هاذ المحطة الطرقية ما داخلناش اليوم في الاختصاص ديانا، احنا الميثاق الجماعي إلى اسحب هاذ الاختصاص من المجالس الجماعية وأعطاه لنا لوزارة النقل، احنا عندنا الوسائل سواء من خلال (la SNTL) أو من خلال مؤسسة أخرى اللي غادي نعلنو على دفتر الاشتغال، وغادي نحلو إن شاء الله بالتعاون مع الجميع هاذ الإشكال.

شكرا السيد الرئيس، معذرة.

الي من خلالها خصها تدخل وتخرج، بمعنى تنتقل، وأيضا المراقبة الميكانيكية ديال العربات على أساس واش بالفعل ذلك يؤثر على السلامة الطرقية، هذا هو الدور ديال وزارة النقل.

بالفعل في إطار التنسيق، عندنا رؤية مشتركة على أساس التدبير، وهاذ الشي تتعرفوه، كين بعض المجالس اللي اعطوا التدبير للمحطات الطرقية بقرار المجلس لـ (SNTL⁴)، للشركة ديال اللوجستيك على أساس أنها تدبرها، عندنا تجارب.

اليوم هاذ الدراسة اللي تنشتغلو فيها مع وزارة الداخلية، تتعرفوا هاذ الشي ماشي ساهل، احنا الآن عندنا 9 ديال المحطات اللي اشتغلنا عليهم: فاس، مكناس، طنجة، بني ملال، مراكش، انزكان، تنشتغلو على هاذو على أساس أنه المجالس دياها تقترح علينا بعض المقترحات باش بهاذ المقترحات هي اللي غادي نمشيو.

إلى كين تأثر، السيد المستشار المحترم، راه راجع للتجاوب اللي عندنا مع المجالس الجماعية اللي درنا لها الدراسة باش هي تقترح علينا الحلول اللي تنشوفها مناسبة، واحنا هاذ الموضوع راه احنا تنشتغلو عليه، وإن كان هو موضوع حكومي ماشي ديال وزارة النقل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

لكم، السيد المستشار، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:

السيد الوزير المحترم،

إلى اسمحت لي على ما فهمت من الجواب دياكم إلى يومنا في هاذ الوقت هذا مازال ما كاينش شي حلول لهاذ المحطات الطرقية اللي في المغرب، اللي صراحة كنعيشو في واحد الفوضى، وأكثر من هذا اللي زادت الفوضى في هاذ الوقت في هاذ السنة الأخيرة، في الوقت اللي حبستو حتى الموظفين دياكم اللي تابعين لوزارتكم اللي كانوا على الأقل كيسيروا بعدا التوقيت ديال الحافلات بالوقت اللي خصهم يخرجوا فيه ويدخلوا فيه، وبين الحافلات ما هازينشاي (surcharge)، تيكون واحد التنظيم.

المحطات اليوم في المغرب 80% ولا 90% عايشين في واحد الفوضى، الكار كيدخل ويخرج وقت ما ابغي، والأمن تقريبا الأمن ما كاينشاي، أما في الليل ما نهزروشاي، راه ما يقدرش الواحد يوصل للمحطة، الوقت كما قلت لا يحترم، الفوضى ديال الكورتية ولاو لوبيات اللي ولاو.

إذن، اللي كطلبو منكم، السيد الوزير، هي باش إلى كان ممكن نسرعو إلى كين شي دفتر تحملات اللي غادي يتدار، اللي غادي يكون ما بين وزاراتكم ووزارة الداخلية.

⁴ Société Nationale du Transport et de la Logistique

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.
شكرا السيد المستشار المحترم.
بالفعل، الإشكالية التي طرحتموها ديال السلامة الطرقية هي من بين الإشكالات العويصة التي تتدخل فيها عدة عوامل، والحلول التي ممكن أننا نقترحوها يجب فيها تضافر الجهود.
وعلى هاذ الشي الإستراتيجية المندمجة ديال السلامة الطرقية التي كانت في 2003 التي عندها 10 سنوات إلى 2013، اليوم نحن في إطار وفي صدد التقييم ديالها على أساس أننا نديرو إستراتيجية عشرية مقبلة.
وهاذ الإستراتيجية فيها 9 ديال المحاور، بمعنى أنها شاملة، ويمكن نقول لك أي إجراء التي تخطر على البال سواء كان إجراء قانوني، إجراء ديال المراقبة، إجراء التي هو مرتبط بالبنية التحتية، إجراء ديال التحسيس، إجراء ديال الفتوية على صعيد الشباب، ثم الأقدمون، إلا هاذ الإجراءات كلها راها في الإستراتيجية.

وعلى عكس ما تفضلت به، السيد المستشار المحترم، يمكن نقول لك على أنه المغرب كانت فيه هاذ الإشكال مطروح الزيادات ديال عدد القتلى بـ 5% خلال العشرية الأولى من القرن، من 2001 حتى 2011 كنا نزيدو بـ 5% كل سنة، وفي 2013، السيد المستشار المحترم، لأول مرة تنقصو بـ 1,5% ديال عدد القتلى، في 2013 ناقص 8,5% من عدد القتلى، وفي 2014 السيد المستشار المحترم وصلنا لـ 9,5% من عدد القتلى.
إذن، الإستراتيجية استطاعت اليوم أنها تعكس ذاك الارتفاع في عدد ديال الحوادث القتلى، واليوم راه احنا في خلال هاذ الثلاث سنوات وأساسا السنتين التي امضوا ربمنا حوالي 700 نفس بشرية، بمعنى نزلنا من 4222 في (le pic) التي كان عندنا في 2011، نزلنا إن شاء الله بأقل من 3500 قتيل، العدد لا زال كبير، احنا متفقيين لازال هناك تدابير يجب أن يتخذ، وبالتالي ننصو على أن هاذ الإستراتيجية ابدات تنعطي النتائج الإيجابية ديالها، وغنسترو فيها إن شاء الله رب العالمين.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير.
السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.
فعلا، السيد الوزير، لا يختلف اثنان على أن هناك إستراتيجية مهمة، لكن، السيد الوزير، احنا اللي خفنا واللي كناخفو منها بأن هاذ الكارثة التي كنتصيب بلادنا واللي ما كاين مواطن ولا مواطنة ما تضرر منها، ما كاين

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
ننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع، وهو حول ظاهرة حوادث السير، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الدستوري لتقديم السؤال.
أنا افهمتكم، واخلي الوزير يكمل الأسئلة ديالو، ابقى لو سؤال وانت تدوز، ليس بالضرورة.. باش ما نقطعوش الأسئلة عن سؤال كيجابو، ابقى لو سؤال واحد، يكملو وننتقلو، دابا اصبرت اصبرت، خصك تزيد تصبر واحد الدقيقة، هذا هو اللي كاين.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المهدي زركو:

احسب لي الوقت، السيد الرئيس، الوقت، الوقت، التوقيت.

السيد رئيس الجلسة:

وغير ابدأ تتكلم غادي يتطلق التوقيت، غير زيد.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

تعتبر حوادث السير ببلادنا إحدى الظواهر السلبية التي لازالت تستأثر باهتماماتنا جميعا نظرا لما تخلفه من خسائر فادحة ومؤسفة في الأرواح، وما يترتب عنها من عواقب وخيمة على أسر الضحايا والدولة معا، فضلا عن إعطائها صورة غير مشرفة لبلادنا ونظرة باقي العالم لها، واستقطابات كل ذلك على مستويات إستراتيجية كالنمو الاقتصادي وروافده ومن قطاعات حساسة كالقطاع السياحي على سبيل المثال.

وبالرغم من أن المقاربة القانونية التي تعكسها مدونة السير كانت تطمح إلى محاصرة الظاهرة والحد من تداعياتها، إلا أن الواقع عكس فشل هذا التوجه، ولأجل ذلك لا يزال تنامي حوادث السير متسارعا.

ونظرا لخطورة هذا التشخيص وتجلياته واقعا وأساسا استمراره في حصد الأرواح البشرية والمس بصورة اقتصاد البلاد، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن المقاربة المعتمدة من طرف الحكومة في معالجة الظاهرة في شموليتها بما يستحضر الأسباب الرئيسية لها وأساسا التأطير القانوني ووضع البنية التحتية الطرقية وآلية وإشكالية المراقبة الصارمة بخصوص السير على الطرق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.
السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب، تفضل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث والأخير في قطاع النقل دائما، وهو حول تراجع الخدمات المقدمة من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، تفضل الأستاذ الحاج الهيلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

تبذل هذه الإدارة ديال المكتب الوطني للسكك الحديدية جهود كبيرة لتطوير هذا القطاع، غير أنه وللأسف نلاحظ استمرار بعض المظاهر التي تعكس تدني مستوى الخدمات المقدمة من طرف هاذ المرفق، ومنها على سبيل المثال استمرار ظاهرة الاكتظاظ، الوضعية المتردية للمرافق الصحية بالعربات، وضعية المكيفات الهوائية، ارتفاع نسبة التأخر في مواقيت القطار.

حذف مهم في هاذ السؤال، هو حذف محور النقل السككي المباشر بين الرباط والجديدة (وأنا كنتظن، السيد الوزير، هاذ الملف شي شوية غابر عليه شي اشوية، خصو يطالعو ويشوف النتائج دبالو آش كتعطي) والذي أحق ضررا بنسبة ممة من المواطنين الذين تفرض عليهم أوضاعهم التنقل اليومي أو المنتظم بين الرباط والجديدة.

السيد الوزير المحترم،

فما هي الأسباب الكامنة وراء استمرار هاذ الأوضاع؟

وما هي التدابير الكفيلة بتحسين خدمات مرفق نقل السكك الحديدية؟

وهل تعتزمون إطلاق الخط السككي الرابط بين محور الرباط والجديدة؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف**بالنقل:**

شكرا السيد المستشار المحترم على تناوله لهاذ الموضوع، والي بالفعل كانت في هاذ الغرفة والغرفة الأولى إجابات على الخدمات ديال السكك الحديدية.

احنا ما عندناش صعوبة نعرفو بأنه الخدمات ديال السكك الحديدية،

عائلة ما فقدت شخص أو شخصين في حوادث السير.

الإشكالية حقيقة أنو لازم لا الحكومة ولا البرلمان ولا المواطنين يعرفوا عنها هاذ الوضعية غير سليمة وغير صحية، والجميع يجب أن ياخذوا الحذر ويحتاط ويعرف عن الطريق هي ملك للجميع، والطريق ما تحت يدو هو، الطريق أمانة في رقبتهو يحافظ على سلامة راسو وسلامة المواطنين.

من بين المسائل، السيد الوزير، اللي هي الآن طارحة عدة نقط هي سوء الطرق، وضعية الطرق، وتكلم لك عن الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة في الأقاليم الجنوبية اللي هي كانت في وضعية كارثية وزادت بعض الفيضانات، ولاسيما الفصل بين طانطان والعيون، يعني أصبحت طريق يعني ميمتة حقيقة، احنا نتراجو عن الحكومة تسرع بإصلاح هاذ الطريق ونتراجو من المواطنين ونهيبو بهم أنهم يحافظوا على سلامتهم وسلامة الجميع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، بقيت لكم بعض الثواني في إطار التعقيب، إذا كان لكم.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف**بالنقل:**

شكرا السيد الرئيس.

لا، بالفعل لا يمكن إلا أن أشاطر السيد المستشار المحترم الدعوة دبالو لضرورة التفعيل مجموعة من الآليات باش نحذو من هاذ الظاهرة، اللي هي بالفعل ظاهرة يأسف لها، وظاهرة اللي هي ظاهرة وطنية.

غير البنية التحتية تمثل 3% من عدد الحوادث، الحالة الميكانيكية 20%، وحوالي 80% تقريبا ولا 77% راه هي السلوك، السلوك، السلوك. وبالتالي، نحن نتوجه نحو هاذ السلوك على أساس أننا نطوروه.

وهاذي فرصة أختها لي، السيد المستشار المحترم، باش نقولكم بأن 18 فبراير هو اليوم الوطني للسلامة الطرقية، واحنا دايرين أسبوع قبل وأسبوع من بعد ديال التحسيس وديال الحركة وديال الدينامية وديال مجموعة من الأنشطة، ومنها الأنشطة ديال المجتمع المدني، تقدر تقول لك أن أكثر من 300 جمعية ديال المجتمع المدني كلها اليوم بحسها الوطني تشتغل، وهي اللي تتعبأ سياسة القرب للمواطنين، وتتحدرو من المخاطر ديال استعمال الطريق بطريقة غير ملائمة، وهذا هو اللي غيجعلنا جميع، جميع المكونات على أننا بالفعل هاذ الظاهرة نحاولو نقلصو منها إن شاء الله رب العالمين قدر المستطاع، لأن بربح هاذ الرهان ديال حوادث السير الميمتة، غادي نكونو ربحنا بالمقابل نفس الرهان ديال النمو وديال التنمية وديال العنصر البشري.

شكرا السيد الرئيس.

هاذ الملف شي اشوية ما غاديش معك في الطريق، هاذ الملف ديال الخط الجديدة-الرباط. هاذ الوضعية الحالية الآن ديال الجديدة-الرباط، راه الرأي العام ديال 25 منطقة تماك كتطلب باش الخط يكون خط الجديدة-الرباط، كيف ما كان، لأن كان مفتوح قبل، كان الخط ديال الجديدة-الرباط مفتوح دائماً، والوضعية الحالية، الله يخليك، السيد الوزير، ابغيتك تعطيني خاطر شي اشوية.

الوضعية الحالية ديال هاذ الخط ديال الجديدة-الرباط راه كتلزم المسافرين يبقاو في الخلا وفي العرا تيتسنوا خطوط أخرى اللي توصلهم للرباط، مع أن هاذ الخط كان رباط الجديدة-الرباط، ولسبب غريب توقف، وتوقف حتى ولاو الناس كبقاو في الخلا وفي العرا كينتظروا خطوط أخرى.

ولهذا، السيد الوزير، ابغيتك هاذ الملف تتطلع عليه في عين المكان وترد الخط، أنا ماشي كنلزم على شي حد، ولكن خصو يكون الخط كما كان قبل، لأن النتائج دياتو كانت كبيرة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

دابا السيد المستشار تطلب خط مباشر، هذا كلام آخر، أما يقول ما كاينشاي والناس ما عندهمش فين يمشيو... إلى آخره، فالخط المباشر، فيها ماشي الخلا، لأن عين السبع راه من بين أكبر المحطات عندنا على الصعيد الوطني، عين السبع زعما ماشي خلا هذالك.

ولكن أن تطالب باش يكون مباشر، هذا طلب إن شاء الله أنا غادي نشوفو مع الإخوان في السكك الحديدية، إلى كان ما كاينش فيه شي حاجة اللي هي تقنية ولا شي مؤشرات اللي تحول دون ذلك، احنا الحمد لله إلى المواطنين تطلبوا أننا نوسع الخطوط ما كاين حتى شي إشكال. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤالين الموجهين للسيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وموضوع السؤال الأول حول العناية بذوي الاحتياجات الخاصة، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضلوا السي...

إن كانت تتطور وتتحسن على عدد من المحاور، لكن لا زالت دون المستوى المطلوب.

وتفضلت، السيد المستشار المحترم، وتكلمت على التكيف وعلى الاكتظاظ وعلى النظافة وعلى التأخرات، وهادي أمور، الذي يسافر يلاحظ على أنها بالفعل لا زالت قائمة، ولكن ليس بالحدة اللي يمكن اليوم تولي، لأنه تيكفي أن قطار واحد تيتأخر، حتى تنوليو نهضرو على القطارات كلها تتأخر.

النسبة ديال التأخر كتبقي في حدود واحد على خمسة، بمعنى عندنا 20%، هادي نسبة خصنا نظورها، بالفعل ماشي مقبولة، لكن خصنا نظورها، وراجعة لعدة أسباب، احنا أساسا الإشكالات تتوقع في الفترات الاستثنائية، السيد المستشار المحترم، من التكيف في الصيف، لأن تيكون الاكتظاظ، إلى كان القطار، وتتعرفوا هاذ الشي عندو المكيف على حسب 100 ديال الناس، إلى ركبو فيه 300 ولا 400 راه ذاك المكيف ما تيقاش خدام.

تتعرفوا بأنه بالفعل كاين إشكالات ديال التأخر اللي هي مرتبطة أساسا بعدم الحجز، ملي تمشيو نطبقو النظام ديال الحجز، تيجي المواطن تيقول لك أنا أسيدي تنجي للقطار غير لأن ما فيش الحجز، لأنه الكار عامر، خليوننا القطارات أسيدي، تمشيو هاكك، اللهم تمشيو ولا ما تمشيوش. وتتعرفوا هاذ الإشكالات، احنا حتى النظام ديال الحجز في الدرجة الثانية، راه احنا غادي نفعلو، إن شاء الله رب العالمين على أساس ما يقاش شي واحد زايد. غنبقاو يزيدو في حدود العطل والمناسبات ذاك الشي قليل باش الناس على الأقل ينتظروا.

أما، السيد المستشار المحترم، هاذ الشي ديال الرباط-الجديدة، ما اعرفتش هاذ المعلومة امين جنتيها، لأن أنا مطلع على ذاك الشي اللي تيجري في (ONCF⁵)، والقطار اليوم، السيد المستشار، غير إلى عندك دابا البورطابل استعملوا، ودير الرباط-الجديدة غتلقى بأن عندنا 18 (trains) تخرج من الرباط للجديدة، وتخرج الأول في الخامسة وخمسة وأربعين، وتبديل في عين السبع إلى ابغيتي، فما اعرفتش أنا هاذ المعلومة، الحمد لله 18 قطار موجودة ومتوفرة، واحنا مستعدين إلى كاين الطلب أننا نزيدو نزيدو القطارات، ما كاينش مشكل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هناك معقب؟ تفضل.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

راه هادي، السيد الوزير المحترم، هادي هي الأسباب اللي قلت لك

⁵Office National des Chemins de Fer

جدا، انتهينا بحمد الله هذه السنة من إنجاز البحث الوطني الثاني للإعاقة، وسنعلن عن هاته الأرقام في نهاية هذا الشهر إن شاء الله. أريد كذلك أن أخبركم أن مجال الرياضة للأشخاص في وضعية إعاقة من دوائر الاهتمام كذلك لوزارة التضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية، أولا بدعم جامعة الرياضة للأشخاص المعاقين، بحيث أن هذه السنة اعطينا 600 ألف درهم لتنظيم تظاهرات رياضية، وكذلك 100 ألف درهم لدعم الألعاب البارالمبية.

أما الإشكالية الكبرى اللي خصنا نطرحوها اليوم بشجاعة وهي تدرس الأطفال في وضعية إعاقة، والتي نتمنى أن تحصل فيها كذلك الالتفاتة بيننا وبين وزارة التربية الوطنية، وبلغ دعم هاذ التمدد هذه السنة ما يقارب 22 مليون ديال الدرهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

الكلمة للأستاذ يحفظه في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه ببارك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على جوابكم.

ما يمكن أن أقوله بخصوص هذه الشريحة من المجتمع هو أن معاناتها تزداد يوما بعد يوم، بحيث نسجل نقصا في مبادرات حقيقية تجاه المعاق ومساعدات فاعلة ومساعي جادة للإدماج في المجتمع. كما أن الجهود لتغيير النظرة السلبية المكرسة تجاههم تبقى محتشمة، لا ترقى للمستوى المطلوب. كما نسجل غياب الولوجيات في العديد من المرافق والمؤسسات العمومية، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن وضعية المعاقين بجهة واد الذهب الكويرة هي وضعية يجب التدخل لأنها وضعية مزرية شيئا ما. السيدة الوزيرة المحترمة،

الدعم المقدم من طرف وزاراتكم الذي كان يساعد الجمعيات في التسيير والتدريس خصص هذه السنة لأجور المعلمين فقط، وهذا ما جعل الجمعيات المهمة بالتدريس تضطر إلى إغلاق أبوابها لعدم توفر إمكانيات مادية، وهذا سيضر بوضعية المعاقين بصفة عامة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كأين عدم التبع، كأين الدعم الزهيد المقدم من طرف وزاراتكم لبعض الجمعيات، كأين الزبونية والمحسوبية في توزيع الدعم. وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وبما أن السيدة الوزيرة أتت على كل وقتها، ولكم سؤال موالي في نفس

المستشار السيد يحفظه ببارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد عازمت الحكومة في برنامجها على النهوض بأوضاع الشخص المعاق، وذلك من خلال وضع إطار تشريعي شامل ومندمج، يمكن من إدماج هذه الفئة في المجتمع، مع خلق صندوق خاص لدعمهم.

وعليه، نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، وتنويرا للرأي العام الوطني، ما هو تقييمكم لأوضاع الشخص المعاق بالمغرب؟ وهل من مواكبة للرياضيين المعاقين في التظاهرات الدولية؟ وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب، تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة بسمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد النائب المحترم،

أولا، أعتذر عن التأخير وأشكركم على صبركم، وأشكركم كذلك على تفضلكم بطرح هذا السؤال المهم جدا والمتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة، حيث سجلت مجموعة من المبادرات والإنجازات في حق هاته الفئة.

أتم تعلمون أننا نشتغل على سياسة عمومية مندمجة، نحقق من خلالها التفاتة جميع الجهود المبذولة من لدن الحكومة وكذلك المجتمع المدني.

وفي هذه السنة بالضبط تمكنا بحمد الله من المصادقة على مستوى مجلس وزاري على مشروع قانون إطار لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والذي يضمن أولا وابتداء استحضار بعد الإعاقة في كل السياسات العمومية الصادرة عن كل مكونات الحكومة.

ثانيا، يأتي بمجموعة من المكتسبات لهاته الفئة، وخصوصا أن القانون الإطار يمكننا من الافتتاح على كل القطاعات الحكومية من أجل تكييف ترسانتها القانونية مع هذا القانون الإطار باستحضار بعد الإعاقة.

كما أننا، إلى جانب ذلك، أحدثنا آلية من أجل تتبع الإنجازات لصالح هذه الفئة، وهي اللجنة الوزارية برئاسة السيد رئيس الحكومة، وهي ضامنة لتتبع مدى تنزيل أولا السياسة العمومية المندمجة، وكذلك تطبيق القانون الذي له مرجعية دولية، الاتفاقيات الدولية، وقبل ذلك الدستور المغربي الذي ينص على حقوق لهاته الفئة.

أتم تعلمون أن المعلومة وأن تشخيص وضع الإعاقة في المغرب مهم

القانونية، أما باش واحد حيث كيشغل في واحد المؤسسة فيها التكوين، ويعتبر أن التكوين تعليماً، وملي تيجي العطلة ديال التعليم يعني ثلاث أشهر ديال العطلة كاملة ديال الصيف ويزيد عليها 15 اليوم ديال الربيع كامل ويزيد عليها هاذ العطل اللي كتعرف، اسمح لي هذا نوع من ركوب المستحيل، خصنا نكونو واقعيين ونكونو معقولين ونكونو عقلانيين.

ثانياً، تكلمت على واحد الفئة اللي هي كانت كتسمى منشطين، ثم بعد ذلك مرشدين، ثم بعد ذلك محررين وفق المرسوم الذي صدر سنة 2010، وهما إلى جانب واحد المجموعة ديال الفئات داخلة في قطاعات أخرى لا داعي إلى سردها.

ابغيت نقولك، السيد المستشار المحترم، راه رئاسة الحكومة في 2010 كانت عندكم في وزارة الاستقلال، والمدير ديال التعاون الوطني كان كذلك من حزب الاستقلال، والمرسوم اللي صدر في 2010 كيقول بأنه لا تحتسب الأقدمية، ولعلمكم الأقدمية المطلوبة اليوم ما بين 10 سنوات و34 سنة. هاذ الشي اللي كاين، السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

هل لديكم الأستاذ البار تعقيب عن جواب السيدة الوزيرة؟

المستشار السيد عبد السلام البار:

تجدي مشدوها، السيدة الوزيرة، واستغربت لماذا حاولتم الهروب إلى وزير استقلالي أو الحكومة الاستقلالية. اليوم، لا تفرق ما بين المعارضة والحكومة، يجب أن نخدم الوطن، هذه شريحة أسسها أب الأمة 1957، أسسها حزب الاستقلال، آ الأستاذة، حزب الاستقلال التعاون الوطني كان من من خلفه الراحل أبو المغاربة محمد الخامس رحمة الله عليه، وقاموا بأدوار طلائعية في التعليم، في التربية، في التكوين، اليوم كتجيو بجرة قلم وكتحميو وكتقولوا لنا حزب الاستقلال كان استقلالي، ما هو هنا الكلام ديال الاستقلالي في الموضوع، آ السيدة الوزيرة؟

خليونا نخدمو البلاد، بارك ما تعريو الفشل ديالكم والظلم ديالكم والحكرة اللي حكرتو في هاذ المجتمع، خليتينا ساكت أنا اهضرت معك بأخلاق، ولكن تبين لي أنك أنت اليوم ما باغا تحدي والو، الفشل ديالك وديال التسيير ديالك، خليتية باش تقول لنا كان رئيس ديالكم، آش درتي انت؟ أشنو صلحتي؟ قد ما أنك جيتي تخربي، واش احشومة، هذا حق مكتسب.

اليوم، العالم كفو خصو يسمع، السيد الرئيس، السادة الوزراء، الرجل الآن هذا خدام موظف التعاون الوطني يعذب، تيجي في الصباح، خليني نهضر الله بخليك...

القطاع، يمكنكم أن تطعموا به جوابكم حول هذا السؤال إن أمكن، لأن عندكم سؤال ديالكم غادي تاخذوا من وقتو لكي نكون موضوعيين في توزيع الوقت.

السؤال الثاني الموجه إلى السيدة الوزيرة وهو حول وضعية شغيلة التعاون الوطني، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي لبسط السؤال، تفضل الأستاذ البار.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

سؤال فريق الوحدة والتعددية، الفريق الاستقلالي، اليوم ينصب أو يوضح معاناة شغيلة التعاون الوطني التي تعيش اليوم في مأزق من أمرها، في حسرة وفي تضارب في المهام، وفي كل ما يمكن أن يتصوره الإنسان، غبن قاتل، السيدة الوزيرة، وأتم بما نعرفه فيكم سوف لن ترضين بهذا الوضع، وضع الغبن والحسرة والحكرة بالعربية.

اليوم، العطلة ما كايناش، العطلة ديال الناس اللي تعودوا منذ أن كان التعاون الوطني وهم يمتنعون بعطل، شأنهم شأن باقي المؤسسات التعليمية، غير أن اليوم هنا كما تقول القولة المعروفة "شبح وسوء كيل"، هاذ الوضعية رها وضعية خايبة وما مزينا، والناس كينتظروا التدخل ديالكم، السيدة الوزيرة، فما رأيكم؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

اسمح لي، السيد الرئيس، ابغيت نجاب الأخ لأن قال كلام غليظ جدا، ما اعرفتش واش واعي بأشنو قال، ولا ما واعي؟ كتكلم على الزبونية والمحسوبة في وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية التي حرصت على الشفافية الكاملة، ونهجت مسطرة لا يمكن أن يُطعن فيها أبداً، لأول مرة كنسمع هاذ الكلام، وهو مردود عليكم.

خصك تمشي تراجع امين جيتي هاذ الكلام، لأنه كلام مجاني، ونظرتكم نظرة عدمية لما ينجز اليوم من أعمال، وكذلك من دعم المجتمع المدني الذي يتعاون في إطار شراكة مسؤولة في الميدان.

نبغي نجاب الأستاذ الكريم الذي طرح سؤالاً بخصوص التعاون الوطني، وهو مشكور على طرح هذا السؤال بالنسبة لفئة نزعها ونجلها، ولكن، الأخ الكريم، تكلمت على شي احواج ما اعرفتش أشنو علاقتهم.

كتقول ما كايناش العطلة، جميع العاملين عندهم الحق في العطلة ديالهم

في أفق خدمة التوجه الجديد فيما يخص مواكبة الاستثمار لتدعيم الاقتصاد الوطني، وخاصة على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار في أفق الجهوية المتقدمة القادمة إن شاء الله؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ بنشايب.
الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.
شكرا السيد المستشار المحترم.
هذا سؤال مهم جدا، وشكرا على هذا السؤال.
نظرا لأهمية مناخ الأعمال بالمغرب، هاذ النقطة مهمة جدا، إذن تطرقنا لها، والآن احنا كنشتغلو، وجدنا قانون جديد في نطاق القانون 18.95 اللي شرت لو. فالآن الأهداف ديال هاذ القانون الجديد أو ميثاق الاستثمار (la charte d'investissement)، الأهداف ديالها المهمين هما أربعة:

- أولا، إنعاش التشغيل، وهذا عنصر مهم جدا لبلادنا؛
 - تقليص كلفة الاستثمار، يمكن نتطرقو لو لأن المنافسين ديالنا الآن كيدعموا المستثمرين وكيعاونوهم، فملي كنتقارنو المغرب مع فرنسا أو أوربا كنعقلوا أننا كنعطيو بدون شك للمستثمرين المغاربة أكثر، ولكن ملي كنتقارنوهم مع المستثمرين التركيين والمستثمرين التونسيين ومستثمرين آخرين، تيصصنا نكونو في واحد التنافسية مهمة؛
 - النقطة الثالثة وهي التنمية الجهوية اللي أشرت لها، حتى هذا عنصر مهم؛
 - النقطة الرابعة هي معالجة الاختلالات في الملفات الاستثمارية، وكيف كنعرفو كلنا العديد من الملفات اللي كاينين اللي دازوا وقعوا فيهم بعض المشاكل، ووقفوا لأن تطرقنا لهم، والعديد منهم تحلوا هاذ الأسابيع والأشهر الفارطة.
- وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
الكلمة لكم الأستاذ بنشايب للتعقيب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الوزير على الإجابات الواضحة والأهداف المنشودة مشكورين.
تكلمتم على الأهداف الأربعة من خلال مراجعة ميثاق الاستثمار 18.95 ومن خلالو تكلفه أو تقليص كلفة الاستثمار، وهذا إشكال كبير،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، ما نخليكش، أنا مسؤول على الجلسة، الأستاذ البار أنهيت حقك في الكلام.. شوف السي البار، إنك تقتطع من وقت زملائك، أرجوك احترم الوقت اللي عندك وبنينا عليه السلام، ما يمكنش نسالو.
هنالك تعقيب للسيدة الوزيرة فيما تبقى لك من ثواني معدودة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

أنا أوضح نقطتين، الذي أسس مؤسسة التعاون الوطني هو جلالة الملك المرحوم محمد الخامس رحمه الله، وليس حزبا كيفما كان هذا الحزب. المسألة الثانية، المرسوم الذي يحكم على هذه الفئة بدون احتساب الأقدمية صدر في 2010، وللمواطنين أن يحسبوا اشكون اللي كان في 2010، واش هاذ الحكومة ولا حكومة أخرى ومن كان يترأسها. اسبح لي، راه ما يمكنكش ترفع الصوت وتعنف المجلس، فقط لأن الحقيقة متجلية وواضحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة لسنا في إطار محاسبة حزب على حساب حزب آخر، هدفنا جميعا هو أن ندفع بالوطن إلى الأمام، وليست فرصة لمناقشة مستوى الخدمات التي قدمتها الأحزاب التي سبق أن حكمت المغرب.
ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة والتجارة، والسؤال الأول حول ضرورة وضع إطار قانوني شامل للنهوض بالاستثمار ببلادنا، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي لبسط السؤال.
تفضل الأستاذ بنشايب لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير،

لقد قطعت بلادنا أشواط لا بأس بها في مجال الاستثمار الوطني والدولي، وسنت من أجله قوانين وتحفيزات من أجل التشجيع على الاستثمار في أفق تحسين نسبة النمو الاقتصادي ببلادنا، وفي أفق تقليص نسبة البطالة ببلادنا وفي تحسين مناخ الأعمال بصفة عامة.

إلا أنه، معالي الوزير، هناك بعض الاختلالات وبعض المعوقات التي تعيق الاستثمار بصفة عامة وتعيق المستثمرين، من قبيل المساطر المعمول بها حاليا، ومن قبيل كيفية التعاطي مع ملفات الاستثمار.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، هل تفكرون في عمل التقييم ديال هاذ القوانين الاستثمارية المعمول بها حاليا، ومراجعة قانون الاستثمار رقم 18.95

السيد رئيس الجلسة:

نعم، نعم. قبل طرح السؤال، أرجوك شكرا السيد.. في إطار نقطة نظام، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

راه عندك في البرنامج سؤال آخر للسيد الوزير، وكان هو الأول قبل السؤال ديال الإخوان، غير ما انتبهتيش، شوف البرنامج مزيان.

السيد رئيس الجلسة:

السيد وزير الصناعة والتجارة، سبق في بداية الجلسة أن قلنا على أنه يطلب إجراء أسئلته إلى آخر الجلسة، وبعد حضوره أكد لنا مرة أخرى في طلب موجه إلى الرئاسة يقول فيها على أنه له التزام آخر في اللجنة في مجلس آخر، ولذلك طلب تقديم مرة أخرى أسئلته إلى ما قبل تأخير الجلسة، فاستجبنا له دون أن..

السؤال الأول داز، السؤال الأول أرجوكم، السؤال الأول كان حول ضرورة وضع إطار قانون شامل للنهوض بالاستثمار ببلادنا.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الصناعة تماما هو حول دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، هذا موجه إلى السؤال الآخر.

السؤالان الموجهان إلى السيد وزير الصناعة والتجارة، السؤال الأول دعم الاستثمار والنهوض بالصناعة.. ربما وقع خطأ في ترتيب أوراق أسئلة هذه الجلسة، ولكن لا بأس.

السؤال: دعم الاستثمار والنهوض بالصناعة هو أحد الأسئلة الموجهة من طرف أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، هو السؤال الأول في الحقيقة.

إذن، قبل أن تنتقل إلى.. تفضلوا يعني فريق الأصالة والمعاصرة سيتقدم لبسط سؤاله الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة، وهو حول دعم الاستثمار والنهوض بالصناعة، أحد أعضاء الفريق غادي يفضل باش ياخذ الكلمة.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

سبحان من لا يسهى، السيد الرئيس ما كين مشكل.

طيب، السيد الوزير، السؤال ديالنا كيتعلق بما أشار إليه السيد الرئيس، دعم الاستثمار والنهوض بالقطاع الصناعي.

إلى ابغينا نكونو منصفين وموضوعيين، كيمنن نقولو، وهذا الشي قلناه في المناقشة السابقة، لأن أهم إجراء، وربما أهم إجراء على الإطلاق جا به قانون مالية 2015 هو إحداث حساب خصوصي لدعم البرنامج أو إستراتيجية تسريع الصناعة في البلاد، والتي تم تخصيص ليه غلاف مالي ضخم وكبير جدا.

احنا ابغينا نسولو، السيد الوزير: ماذا هيأت الحكومة من برامج ومن

معالي الوزير. واحد العدد من المناطق الصناعية اليوم حتى هي كتمشي بواحد الوتيرة ديال 50%، نعطيك المنطقة الصناعية لبرشيد، فيها 100 وحدة صناعية، فيها 54 وحدة اللي كتنشط.

إذن، هنا المشكل ديال كلفة الاستثمار كبيرة، هنا كين التدخل ديال الدولة باش هاذ الوحدات الصناعية، لا في المنطقة ديال الشاوية ولا في مناطق أخرى، باش تاخذ الطريق.

كذلك على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، معالي الوزير، المراكز الجهوية اليوم أصبح الدور ديالها محدود شيئا ما، هي لاعبة الدور ديالها، ولكن خصها واحد المراجعة، لم لا تفكرون في إحداث وكالات للاستثمار جهوية على غرار الوكالات الوطنية، لأنه دابا 12 جهة إن شاء الله متقدمة، خصها وكالة حتى هي مستقلة ومدعمة بالوسائل المادية والمعنوية لمواكبة التطور الجديد ببلادنا؟ شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

طبعا المناطق الصناعية كان فيها مشاكل هاذ السنوات الفارطة كلها، كانوا الناس كيبعوا ويشيرو في الأراضي وكيشيرو وما كيبنيوشاي وكذا.. هاذ الشي ما ابقاش الآن، ولكن ذوك المناطق اللي تعطاو للناس في واحد النطاق اللي ما عندناش شي اتفاقية معهم، إلى ما اباوش وإلى ما داروش مصنع، يمكن لنا نسترجعو الأرض، ما يمكنش نسترجعو هاذ الأراضي، كنهضرو في هاذ المشكل سنوات هاذي، مستحيل نسترجعو هاذ الأراضي. إذن، الآن احنا خدامين في مناطق جديدة، والمستثمرين عندهم مشكل مهم في الدراسات اللي كان عندنا معهم، ما اباوش ابغاو يستثمرو في المناطق الصناعية أو في المعمل، كيبغيو يكربو المعمل ويجيبوا الماكين ديالهم ويشغلوا الناس، وهذي ظاهرة في العالم بأسره، وتطرفنا لها في هاذ الميثاق الجديد ديال تسريع الصناعة بالمغرب، الحمد لله النتائج يمكن لنا نتلكو عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني في نفس القطاع هو حول هيكلية القطاع غير المهيكل، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الفيدرالي لبسط السؤال.

الأستاذ العربي الحبشي، تفضل.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

أضيف مشاكل أخرى، ولابد أنكم كنفكروها، وابغيناكم تقولوا لنا أشنو التصور ديالكم.

المشكل الأول، إشكال التحدي الكبير هو المتعلق بالإستراتيجية ديال تجميع المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وهو شرط أساسي لغزو الأسواق الكبرى، اتما عارفين بأن 99% من النسيج الصناعي مقاولات صغيرة ومتوسطة.

المشكل الثاني وهو ما يمكن تسمييه التملك واستيعاب التكنولوجيات الحديثة والتقنيات المعاصرة، لأنه ما يمكنش نفكرو نديرو برامج صناعية واحنا ما عندناش خطط واستراتيجيات متكاملة لتملك التكنولوجيات الحديثة.

هذا هاجس كبير يؤرقنا، اعلاش، السيد الوزير؟ لأنه إلى اخذنا بعين الاعتبار هاذ المخطط ديال (Le Maroc numérique)، المغرب الرقمي، هاذ البرنامج مخطط المغرب الرقمي فشل فشل ذريع، وهذا ماشي كلام ديالي، هذا التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات.

المشكل الثالث اللي كيتعلق بالتمويل، ابغينا نسولكم، احنا كنا اقترحنا عليكم واحد الاقتراح، اعلاش حساب خصوصي؟ اعلاش ما فكرتوش تديروا بنك عمومي ابحال اللي دارت فرنسا، فرنسا خلقت بنك التنمية الصناعية، وهاذ الفكرة ديال بنك جدية أنكم تفكروا فيها، في الحقيقة ما استوعبتش لأنه عندها واحد العدد ديال (Les avantages)، إحداث بنك عمومي يمكن التكلفة ديالو غير واحد مليار درهم كراسال، ويتفتح في وجه المؤسسات، في وجه الأبنك، في وجه اسميتها الصناديق الخارجية، صندوق الحسن الثاني، (La CDG⁶)، الأبنك يمكن هاذ الصيغة ديال البنك عمومي كانت تكون فرصة تاريخية ثمينة عوض هاذ الصيغة ديال حساب خصوصي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم تعقيب، السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار على هاذ النقطة المهمة.

اهضرت على الشركات الصغرى، الجدد صغرى، تكلم عليها السيد الوزير فيما بعد، تطرقنا لها وهاذ المنظومات اللي درنا، اللي وجدنا، فيهم شركات كبرى ابحال المكتب الشريف للفوسفاط، ومن غير المكتب الشريف للفوسفاط، شركات كبرى ابحال (Renault) ومن غيرها، كيجمعوا معهم في هاذ المخطط الشركات الصغرى باش يعاونوهم، ويخلقوا المنظومة ديالهم، هاذي نقطة مهمة.

فيما يخص (Maroc numérique 2013) اللي اهضرت عليه،

خطط ومن أجوبة للإشكالات وللتحديات اللي يمكن يواجهها هاذ البرنامج ديال تسريع الصناعة، والتي قد، والتي حتما، ماشي قد، يواجهها في المستقبل إلى اخذنا الأمور من منظور استشاري واستباقي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

هذا نقطة مهمة جدا، هاذ المخطط ديال التسريع ديال الصناعة 2014-2020 فيه عناصر مهمة جدا. درنا دراسات، عدة دراسات ديال تنافسية المغرب مع البلدان اللي اليوم كينافسوننا، فشفنا أشنا هيا المشاكل اللي عند المستثمرين المغاربة، تطرقت لهم في النقطة في السؤال قبل هاذ السؤال، ولكن يمكن لنا نهضرو عليهم.

عندهم المشكل ديال الدعم المالي، والمشكل الثاني هو ديال الأبنك، كل المستثمرين كيهضرو على الأبنك، ولاو الأبنك كيوكبوا هاذ الشركات.

المشكل الثاني وهو الأرض، كيقولوا أنه الأرض غالبية بزاف باش يمكن لهم يشريو الأرض ويديروا العمل ديالهم، عندهم مشاكل، تيطلبوا أنه يكونوا أراضي باش يتكروا.

والنقطة الرابعة، وهما الموارد البشرية.

فهاذ الدعم الآن ديال هاذ الصناعة دعم مهم جدا، وبدون هاذ الدعم غادي يكون عندنا مشاكل، لأن كان هاذ السنوات الأخيرة ثلاثة ديال.. احنا دابا في المخطط الثالث، كان المخطط الأول والثاني وهذا الثالث، هاذ المخططات اللي كانوا بجوج قبل، فيهم الدعم، وجميع البلدان المنافسين ديالنا عندهم هاذ الدعم، بدون دعم غادي يكونوا عندنا مشاكل في الصناعة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا السيد...

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

طيب شكرا السيد الوزير.

احنا قناعتنا بأن هاذ الموضوع دافعنا عليه لمدة 3 اسنين ولا 4 سنوات على الأقل، قناعتنا بأن هاذ البرنامج ديال إستراتيجية تسريع الصناعة هو أحد المداخل لتصحيح أو لنقل لتجديد النموذج التنموي القائم في بلدنا.

أتم أشترتم إلى بعض المشاكل اللي كتواجهوها، وقد تواجمنا، منها المشكل ديال التمويل والدعم والوعاء العقاري والموارد البشرية، ولكن أنا

⁶ Caisse de Dépôt et de Gestion

السيد المامون بوهودود، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، هاذ القضية ديال إدماج القطاع غير المهيكل خصكوم تعرفوا أنه من الأولويات ديال العمل الحكومي ديالنا. وفي هاذ الإطار، الوزارة اللي احنا شارفين عليها واعية بالأهمية ديال المقاربة التشاركية مع جميع ومختلف القطاعات الوزارية، ابحال وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة التشغيل، ولكن أيضا القطاع الخاص، وجميع الأطراف المعنية.

فيما يتعلق بالخدمة اللي احنا كندبرو دابا، كما كتعرفوا حسب المندوبية السامية للتخطيط، عندنا مليون و750 ألف وحدة اللي خدامة في القطاع غير المهيكل، و75% من هاذ الوحدات مقاولين ذاتيين، اللي عندهم واحد البعد اجتماعي قوي، واللي ما عندهم الكفاءة باش تكون عندهم مقالة، ذاك الشي اعلاش جينا بالمشروع ديال المقاول الذاتي، اللي هو كيركز أساسا على سد هاذ الفراغ القانوني اللي احنا عندنا اليوم.

وبالنسبة للأهداف ديال هاذ القانون، هو أننا ابغينا بنسطو المساطر الإدارية، وابغينا نعطيو التحفيزات، لا على المستوى الجبائي ولا على المستوى الإداري ولا على المستوى الاجتماعي.

في هاذ الإطار، احنا خدمنا مع جميع الشركاء، لا بالنسبة للقطاع العام ولا القطاع الخاص، وكنشكر أيضا السادة النواب على المساندة ديالهم بالنسبة لهاذ المشروع، واحنا غادي نسرعو في التنفيذ ديالو، إن شاء الله، هاذ العام.

فيما يتعلق بالمقاولات الصغيرة جدا اللي كاينين في القطاع غير المهيكل، الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وجدت عدة وسائل الدعم بالنسبة لهاذ النوع ديال المقاولات، ابحال التكوين، ابحال الولوج إلى الأسواق، والتمويل المالي، ولايني الفكرة اللي هي أساسية اليوم، واللي هي مهمة، هو أن هاذ البرامج اللي نجحت بالنسبة للمقاولات اللي كاينين في القطاع المنظم، غادي يوليوا أيضا موجهة للمقاولات الصغيرة جدا، اللي كاينة في القطاع غير المهيكل، واللي ابغاو يدخلوا في القطاع المهيكل.

إذن، احنا واعيين بأن هاذ البرامج ما يقدروش ينجحوا إلى ما كايناش المبادرة التشاركية، وإلى ما كايناش المواكبة ديال جميع الأطراف المعنية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، الأستاذ الرماح تفضل.

المغرب الرقمي فشل نسبيا، أنا ما كنتش، ماشي أنا المسؤول على هذا ديال 2013، ولكن نقول أنه كانت عندنا الأرقام 67 ديال المشاريع اللي تصايبوا على 89، ماشي فشل، كانوا بعض النقط ما فيهمش الفشل، طبعا ما وصلناش لواحد المستوى اللي المغرب كيستحقو اليوم، واحنا كنوجدو المغرب الرقمي 2020 اللي غادي نكونوا إن شاء الله مسؤولين عليه ملي غادي نوضعو.

فيما يخص النقطة الأخيرة ديال واش صندوق أو بنك، تطرقنا لهاذ الملف هذا بجدية. نظرنا احنا أنه المستثمرين بالمغرب ما خصهمش قروض زايدين قروض، خصهم دعم مالي، خصك تعطيهم باش يبدأو رأس المال، والمنافسين ديالنا عندهم هاذ المسائل، ويمكن لنا يكون عندنا لجنة نتذاكرو فيها.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، شكرا، شكرا لك على المساهمة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم، وموضوع السؤال هو هيكلية القطاع غير المهيكل، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الفيدرالي. الأستاذ العربي، تفضل أسيدي واسمح لنا على هاذ التأخير.

المستشار السيد العربي الحبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

زميلائي المستشارات،

يعرف القطاع غير المهيكل اتساعا موهولا من سنة إلى أخرى، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى الأوضاع المهنية والحقوق الاجتماعية للعاملين والعالمين بهذا القطاع، وكذلك على الوعاء الضريبي، مما يتطلب وضع برنامج شمولي متجانس ومندمج ميم وزاراتكم، بالإضافة إلى وزارة التشغيل ووزارة الداخلية.

سؤالنا: ما هي الإجراءات وما هي الآليات لتفعيل التدابير القانونية التي اتخذتها مؤخرا، وذلك لكي ينخرط هذا القطاع في الدورة النظامية العادية، دعما للاقتصاد الوطني وحماية لحقوق العاملین به؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد**الرقمي، المكلف بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم:**

شكرا السيد الرئيس.

أولا، بالنسبة للقضية الأولى ديال المقاول الذاتي، يالآه تم التصويت عليه السيامة اللي فاتت، واحنا غادي نسرعو وغادي نديرو ما أمكن باش هاذ العام يخرج أول مقاول ذاتي، واحنا خدامين في ذوك المراسيم، وإن شاء الله غادي يجيو في أسرع وقت ممكن.

بالنسبة لذوك المراسيم، كايين واحد المرسوم خاص بالتغطية الاجتماعية، احنا واعيين بهاذ القضية واحنا خدامين فيها، وغادي يجي هاذ المرسوم، وإن شاء الله غادي يتطبق.

بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا، أنا اعطيت هذاك الرقم قلت أن 75% ديال الوحدات اللي خدامين في القطاع غير المهيكل مقاول ذاتي، و20% مقالة صغيرة جدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير.

لك سؤال آخر ربما غادي تدارك فيه شي عنصر من عناصر الجواب إلى ابغيتي تطعم بها اسميتو.

ننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع دائما، وهو حول دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي لبسط السؤال.

الأستاذ علمي، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

نعلم على أن الدولة بذلت مجهودات كبيرة قصد دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة عبر إقرار مجموعة من البرامج كـ "مقاولتي"، "مساندة"، "امتياز"، لكن هاته المقاولات لازالت تعاني أزمت مالية متعاقبة نتيجة الإجراءات المصاحبة لعملية منح القروض، سيما وأن الأبنك بدورها تتخبط في المشكل ديال السيولة النقدية، مما يجعل البنوك تفرض شروط تعجيزية في وجه المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

على هاذ الأساس، السيد الوزير المحترم، نساثلكم عما هي الأدوار التي يمكن القيام بها، كدولة، كحكومة، قصد تبسيط المساطر في وجه المقاولات الصغيرة والمتوسطة، لتمكن من الظفر بالتمويلات المالية اللازمة لأنشطتها.

وشكرا.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

كيف تفضلتو، السيد الوزير، فيما يتعلق، أولا، كيف جا في الجواب ديالك، القطاع غير المهيكل فيه صنفين، كايين ما يتعلق بالمقاول الذاتي، وهو اللي جاء في القانون الأخير اللي تقدمتو به، وكايين ما يتعلق بباقي المقاولات الأخرى، اللي هي كيف شرتيو واعطيتو الأرقام والإحصائيات اللي ادليتو بها.

فيما يتعلق بالشق الأول، لحد الآن مازال ما تدارت حتى شي حاجة عملية، بشكل عملي مازال لحد الآن لم تتخذ أي تدابير، واحنا كنستهدفو بوضعنا لهاذ السؤال بالدرجة الأولى باش يكون واضح حماية المقاولات التي تطبق القانون، لأنه القطاع غير المهيكل كيستهدف أو كيضر عندو انعكاسات سلبية على المقاولات التي تطبق القانون، عندو انعكاسات كذلك سلبية على الأوضاع ديال العمال، وعندو انعكاسات سلبية كذلك على الوعاء الضريبي كما جاء في السؤال كما قدمناه. هذا كيتطلب واحد العمل اللي خصو يكون الإسراع به، وما خصش ييتي معطل، واللي في أكثر من مناسبة أكدنا عليه.

الشق الثاني فيما يتعلق بالمقاول الذاتي، ما كافيش أننا نجيبو القانون، القانون كيتطلب اتخاذ بعض الإجراءات، ومنها بالأساس توفير الحماية الاجتماعية، توفير الحماية الاجتماعية كيتطلب الإسراع بإخراج القانون ديال الحماية الاجتماعية، واللي هو ما كيتعلقش فقط بالمقاول الذاتي، بل كيتعلق بالقطاع ديال المهن الحرة في الشمولية ديالو، فإذن إلى ما وقعش الإسراع كذلك، وما شي في إطار المزايدة، إلى ما كانش واحد الدعم، وهو ما أكدنا عليه، وما كانش واحد الصندوق خاص، لأن ماشي كل الناس اللي كيتصنفوا في الإطار ديال المقاول الذاتي قادرين باش ياديو حوالي 600 أو 700 درهم ديال التغطية الاجتماعية، اللي تشمل التغطية الصحية والتعويضات العائلية والتقاعد، هذا ما كيتقولوهش، كيف قلنا لابد من اتخاذ البحث على واحد الصندوق، لابد من البحث على موارد لتغطية هذا الصندوق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا، شكرا.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

ولذلك أخيرا، إلى اسمحت، السيد الرئيس، كنشوفو بأنه بشكل عملي خص اتخاذ إجراءات وتدابير عملية لتفعيل هاذ ما أشرنا إليه، وإلا غادي يكون هذا مجرد كلام في كلام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد**الرقمي، المكلف بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لهذا القضية ديال المواكبة ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، كما شفتو هاذا نقطة مهمة في مخطط التسريع الصناعي اللي شفتنا قبل قليل مع السيد الوزير، وإحدى المحاور الأساسية ديال هاذ المخطط هو إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي الوطني عبر منظومات صناعية، هاذ المنظومات راه هما اللي غادي يخلقوا مناصب شغل جديدة، وهما اللي غادي يعرفوا من التنافسية ديال اقتصاد البلاد، واحنا وضعنا المقاولات الصغرى والمتوسطة في وسط هاذ المنظومة، يعني أننا اليوم عندنا واحد الرؤية، ابغينا نخلقو هذيك العلاقة اللي كاينة ما بين المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الكبرى، وهاذ العلاقة هي اللي غادي ترفع من المستوى التقني والتكنولوجي ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، هي اللي غادي تعطياها الولوج للأسواق، لا بالنسبة للأسواق الداخلية ولا الخارجية، وهي اللي غادي تسهل لها الولوج إلى التمويل، لأن الأبنك حتى هما منخرطين معنا في هاذ الرؤية، واسناو معنا اتفاقية بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة اللي داخلين في إطار هاذ المنظومات.

بالنسبة للتنزيل، احنا ابدينا بالتنزيل ديال هاذ المخطط كيف ما كنعرفوا، وابدينا بالتنزيل القطاعي، هاذ الشي كيتطلب منا بزاف ديال الخدمة وواحد الخدمة اللي خصها تكون دقيقة، ولايني ابديناها.

كاين النقطة الثانية هو أننا كيف ما شفتو كاين بزاف ديال البرامج اللي هما كيستهدفوا المقاولات الصغرى والمتوسطة، خصوصا بعض النصوص، وما نقدروش نطبقوم في الميدان، بحال النص ديال الصفقات العمومية، هاذ الشي حيتاش كاين واحد المشكل على المستوى القانوني.

المعرفة القانونية ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة ما واضحا اليوم، ذاك الشي اعلاش اخذينا القرار باش نعاودو النظر على الميثاق الوطني للمقاولات الصغرى والمتوسطة باش نجيو بواحد المفهوم اللي غادي يكون ساهل، وغادي يرتبط فقط برقم المعاملات.

والنقطة الثالثة بالنسبة للبرامج اللي قلتو ديال الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، خصكم تعرفوا أن في 2014 استافدوا منها 620 مقاولات صغرى ومتوسطة و1550 مقاولات صغرى جدا، هاذ الشي اللي خلق لنا 5000 منصب شغل، وزدنا بنسبة الاستثمار بـ 2 مليار درهم، ولكن في 2015 ابغينا نواكبو 1000 مقاولات صغرى ومتوسطة و10 آلاف

مقاولات صغرى جدا أو مقاول ذاتي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد الوزير، ما تفضلتم بإلقائه على مسامعنا لأن كان من الناحية النظرية هو شيء جميل، إلا أن الواقع يعاكس هاته الانتظارات، اعلاش، السيد الوزير المحترم؟ نعطيك مثال بسيط، الظاهرة اللي كتعاني منها المقاولات الصغرى والمتوسطة وهي التأخير في الأداء، هذا راه مشكل، والحكومة عاجزة عن حله لحد الساعة. لا يمكن أن تقارن المقاولات الصغرى والمتوسطة مع المقاولات الكبيرة، اللي عندهم الفلوس بزاف الله يزيدهم.

راك كنعرف، السيد الوزير، الناس راه خدمت 2011-2012 وما مخلصاش، لسبب بسيط، ويكون هذاك غالبا ذاك المشروع يكون ممول مثلا من الأبنك، فبالتالي ملي كتعني الإدارة العمومية لجماعة محلية أو قطاع حكومي معين ويجبس الأداء على هاذ المقاولات، راه يشدد عليها الخناق، وكتبقي تغرق اشوية بشوية.

دابا اليوم لا نتحدث عن المقاولات الكبيرة، الله يزيدها، إلى ما فكيتوش هاذ المشكل بعد الظاهرة الأولى ديال التأخير في الأداءات راه ما عمر هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة سيكتب لها النجاح، وستندمج في هاذ النسيج الاقتصادي والصناعي الذي تحدثتم عنه.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، المشكل ديال منح القروض، يالآه الإجراءات اللي كتناد كتريدوا توسعوا على اللي عند الفلوس بزاف، وكتريدوا تشددوا الخناق مرة ثانية على اللي صغير، راه يتم إقبال كاهل المقاولات الصغرى والمتوسطة، ما غنقولش أنا بشروط الخزيرات أو شروط تعجيزية، راه ما يمكنش اليوم مقاول صغير أو متوسط ولو على المستوى النظري غادي تجيبوا هاذ النصوص القانونية يمكن لو يدخل في غمار ديال المنافسة.

إذن، على هاذ الأساس لابد من رفع الحيف على هاذ المقاولات واللا ستندثر، السيد الوزير، فكوا لهم بعدا غير هاذ مشكل المتأخرات، ورفعوا عليهم اشوية ديال الإجراءات، اشوية تكون فيها مرونة بالنسبة للمقاولات اللي باقية واقفة على رجلها وإلا راه كلشي سيندحر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب في ثواني قليلة جدا.

الخدمة ولايني غادي نمشيو في هاذ الطريق وإن شاء الله غادي نحاولو نديرو ما أمكن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

بهذا ننهي أشغال هذه الجلسة، ونشكر جميع من ساهم في إنجازها.

ورفعت الجلسة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم:

غير اللي ابغيت نقول هو أن هاذ الرؤية ديال العلاقة بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة راه هي اللي غادي تجعل الأبنك يساندوا المقاولات الصغرى والمتوسطة، اليوم فاش خدامين؟ هاذ المنظومات أشنو هي المعنى دياهم؟ يعني أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة اللي عندها (une facture) ديال مقاولات كبرى تقدر تستعملها (comme garantie pour lever des fonds pour les financements) للولوج إلى التمويل، كنظن أن هاذ الرؤية كتطلب